

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الخميس، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إردوس (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٦٤ إلى ٨٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد سيشوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود باسم وفد بيلاروس أن أهنئكم يا سيدي الرئيس على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ومن دواعي سرورنا الشديد أن نرى ممثلاً لمجموعة دول أوروبا الشرقية مسؤولاً عن أعمال اللجنة الأولى. ويمكنكم أن تثقوا بدعمنا وتعاوننا الكاملين.

لقد صدمت حوادث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية مشاعر المجتمع العالمي. ويقدم وفدنا، الذي يمثل دولة فقدت ثلث أبنائها وبناتها تقريباً في الحرب العالمية الثانية، تعازيه لحكومة الولايات المتحدة وللشعب الأمريكي ولأسر من فقدوا أرواحهم خلال هذه الهجمات الإرهابية. وتظهر مأساة أيلول/سبتمبر بوضوح التحديات والمخاطر الجديدة

الماثلة في القرن الحادي والعشرين والصلة الواضحة القائمة بين مشاكل الأمن الدولي ونزع السلاح والإرهاب.

ويلزم كفالة الرقابة الصارمة على المخزونات الحالية سواء من أسلحة الدمار الشامل ومكوناتها أو من الأسلحة التقليدية. وتنفيذ الدول لالتزاماتها في ميدان الأمن الدولي ونزع السلاح، وفوق كل شيء الالتزامات المقطوعة بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، في سبيله لأن يصبح عاملاً رئيسياً. ويؤكد وفد جمهورية بيلاروس مجدداً في هذا الصدد التزامه بالوفاء بالتزاماته الدولية بموجب جميع الاتفاقات الدولية لتزع السلاح المتعدد الأطراف وتحديد الأسلحة، بما فيها الاتفاقات المبرمة في مجال أسلحة الدمار الشامل.

وقد زود الحل التوفيقي الذي تم التوصل إليه بشأن مسائل نزع السلاح النووي في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ المجتمع الدولي برؤية واضحة للخطوات التي يلزم اتخاذها في المستقبل القريب، بما فيها التي يلزم اتخاذها العام القادم في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



مجموعة موردي المواد النووية دليل على امتثال بلدنا الكامل للمعايير المعترف بها دولياً في مجال مراقبة الصادرات.

ويتمثل أهم العناصر في صون الاستقرار الاستراتيجي الذي يدفع عمليات نزع السلاح العالمي قدماً للأمام في المحافظة على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والامتثال الصارم لهذه المعاهدة. إذ أن نشر منظومة وطنية للدفاع بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية، انتهاكاً للمعاهدة المذكورة، من شأنه أن يقوض النظام القائم لعدم الانتشار النووي ويؤثر تأثيراً وخيماً على كامل منظومة الاستقرار الاستراتيجي العالمي التي استغرق تشكيلها عقوداً من الزمن.

ومن المسائل الأخرى البالغة الأهمية حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وينبغي أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح إجراء مفاوضات بشأن هذه المشكلة بأسرع ما يمكن. فالإسراع قدر الإمكان بإقامة هيئة فرعية تابعة لمؤتمر نزع السلاح لهذا الغرض سيجعل من الممكن التركيز بشكل كامل على النظر في هذه المسألة من جميع جوانبها.

وترى بيلاروس أن نزع السلاح النووي ينبغي أن تكمله خطوات عملية ترمي إلى تعزيز نظام منع الانتشار النووي، بما في ذلك بتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة. وما زلنا نرى أن مبادرة بيلاروس لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية بالغة الأهمية لتعزيز الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولدينا اقتناع بأنه سيأتي الوقت الذي تصبح فيه هذه المبادرة حقيقة واقعة. ويعتزم وفد بيلاروس الاستمرار في التماس الاتفاق بشأن هذه المسألة، بما في ذلك في الدورة الحالية للجمعية العامة. وبيلاروس مستعدة للتعاون في هذا الشأن مع جميع دول المنطقة ومع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥.

وينبغي أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أيضاً حيز النفاذ بأسرع ما يمكن. ويعلق وفدنا أهمية خاصة على كفاءة الانطباق العالمي لهذه المعاهدة، ويرى أن من الأهمية بمكان أن ينجح المؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وإن بيلاروس، بوصفها دولة رفضت طوعاً فرصة الاستمرار في حيازة الأسلحة النووية وأتمت سحب هذه الأسلحة من أرضها في عام ١٩٩٧، مقتنعة بأن من الضروري توفير ضمانات ملزمة قانوناً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، نرحب بالإعلانات التي تصدرها الدول الحائزة للأسلحة النووية من جانب واحد فيما يتعلق بسياساتها، والتي تتخلى بمقتضاها عن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة.

وتواصل بيلاروس احترامها الكامل لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقات في مجال نزع السلاح النووي. فقد جرى في بيلاروس في شباط/فبراير ٢٠٠١ التفتيش النهائي بموجب معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وتؤكد بذلك مراعاة بلدنا الصارمة لجميع أحكام هذه المعاهدة. وقد أدت هذه المعاهدة دوراً هاماً في تقليص التهديد العسكري وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي والسلام والأمن الدولي.

وتتبع جمهورية بيلاروس سياسة تتسم بالمسؤولية في مجال مراقبة الصادرات. وفي انضمام بلدنا عام ٢٠٠٠ إلى

متينا لمنع نشوب الصراعات المسلحة، وتعزيز الأمن الوطني والإقليمي، اللذين بدورهما يشكلان عنصرين متكاملين في الهيكل العصري لأي نظام شامل وغير قابل للتجزئة للأمن الدولي. وصوغ طائفة عريضة من تدابير بناء الثقة تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن يشكل نموذجا مثاليا للتفاعل الناجح بين الدول التي تختلف في نهجها وآرائها.

إن بيلاروس تعلق أهمية خاصة على صياغة تدابير ثنائية لبناء الثقة؛ فهذا، من وجهة نظرنا، يمثل أولوية من أولويات السياسة الخارجية. وما برحنا نحري مناقشات ناجحة ومثمرة مع جيراننا بشأن هذه المشاكل وبشأن مشاكل أخرى محددة تتعلق بالأمن الإقليمي.

وقد رحبت جمهورية بيلاروس بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠١، كما رحبت باعتماد وثيقته الختامية، وهي برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبيلاروس تتشاطر شواغل أغلبية أعضاء المجتمع الدولي التي ترى أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتهديد هذه الأسلحة أحد العوامل الرئيسية التي تسهل انتشار الإرهاب الدولي والصراعات المسلحة المحلية. ونعتقد أن الانتشار غير المشروع والتكديس المقلق للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكلان تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ونرى أن اتخاذ تدابير أكثر فعالية، على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية لتنظيم مختلف جوانب مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو وحده الذي يمكن أن يساعد على كسر الحلقة المفرغة التي تدور فيها المشاكل المتصلة بالانتشار والاستعمال غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسوف تتخذ جمهورية بيلاروس

وبيلاروس مقتنعة بأن التدابير العملية الرامية إلى التوصل لنزع السلاح النووي يمكن أن تحدد كامل مسار الإجراءات المتفق عليها التي يضطلع بها المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح النووي. إذ ينبغي خفض التهديد النووي من خلال اتخاذ تدابير منتظمة لنزع السلاح تدريجيا، بحيث تتخذ من القضاء على الأسلحة النووية في نهاية المطاف هدفا نهائيا لها.

وقد اتبعت جمهورية بيلاروس سياسة مسؤولة ومتسقة ترمي إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، بما فيها الالتزامات المقطوعة بموجب معاهدة القوات التقليدية في أوروبا. فبعد قضائها على زهاء ١٠ في المائة من جميع المعدات العسكرية الثقيلة المحددة للتدمير بموجب هذه المعاهدة، رغم مشاق اقتصادية ومالية همة، فإنها قد أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز الثقة والتعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وكانت بيلاروس أيضا الدولة العضو الأولى في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي صدقت في عام ٢٠٠٠ على اتفاق تعديل معاهدة القوات التقليدية في أوروبا. ثم جاء تصديقنا على معاهدة الأجواء المفتوحة في عام ٢٠٠١ تأكيداً مجدداً على تماسك سياساتنا وثباتها على المبدأ.

وتؤيد بيلاروس توسيع نطاق تدابير الشفافية ليشمل التسلح والنفقات العسكرية. وما يكتسب أهمية خاصة في هذا المجال هو المشاركة الواسعة لجميع الدول الأعضاء في صك الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد بشأن الإنفاق العسكري، الأمر الذي من شأنه تخفيف حدة التوتر الدولي وتعزيز الثقة بين الدول، وتشجيع إبرام اتفاقات محددة في ميدان نزع السلاح. واتساقا مع هذا الموقف، دأبت بيلاروس على تقديم بيانات بصفة منتظمة لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وبيلاروس مقتنعة بأن الانتقال التدريجي من تدابير واتفاقات بسيطة، إلى تدابير واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف تكون أكثر اتساما بالطابع المركب سيُرسى أساسا

نيوزيلندا الكامل لكم في مسعاكم من أجل الوصول إلى ما نأمل في أن يكون دورة مثمرة.

إن الفظائع المروعة التي حدثت في هذه المدينة وفي غيرها من مدن هذا البلد، قبل بضعة أسابيع فقط لقيت إدانة شاملة من الجميع. وقد وصفتها رئيسة وزراء نيوزيلندا الرايت أونورايل هيلين كلارك بأنها "حرب ضد الحضارة". والإرهاب لن ينجح أبداً أيّا كان شكله ومهما كانت صورته. ونحن ندينه إدانة قاطعة. ونيوزيلندا عاقدة العزم على العمل مع غيرها لمنع مثل هذه الأعمال التي تفوق كل وصف، ولمعاقبة المسؤولين عنها. وفي عالم يواجه بشكل متزايد مخاطر لا نظير لها ولا يمكن التنبؤ بها تهدد الأمن الدولي - سواء كانت في شكل إرهاب، أو قرصنة حاسوبية، أو حرب جراثيمية - يصبح من الأمور الحيوية الآن أكثر من أي وقت مضى إيجاد آلية متعددة الأطراف لمواجهة هذه المخاطر ومن هنا، تزداد أهمية عمل هذه اللجنة.

وما فتئت نيوزيلندا تسعى إلى المضي قدماً بمجدول أعمال نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم انتشار الأسلحة. ونحن عاقدون العزم على مواصلة هذا المسعى. غير أنه لدى استعراضنا للتقدم المحرز هذا العام، فإننا نجد أنفسنا مرة أخرى لم نحقق أي تقدم يذكر يدعونا إلى التفاؤل. وبمحصر الأعمال المعلقة في مجالات عديدة نجد أنها ما زالت كثيرة جداً.

ولا بد لنا من أن نعالج الفجوة الحالية في المصادقية إذا ما أردنا أن تستمر أهمية هياكلنا المتعددة الأطراف في تهيئة الظروف الأمنية المؤاتية. وليس هناك أي صك لنزع السلاح استطاع حتى الآن أن يكتسب صفة العالمية. وهناك نقص أدائي في الامتثال والتنفيذ، ومرة أخرى حدثت بعض النكسات الكبيرة التي أبطلت آثار أوجه النجاح التي تحققت هذا العام.

كل الخطوات اللازمة لتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتؤيد جمهورية بيلاروس حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. إن بلدنا لا ينتج هذا النوع من الألغام. وفي عام ١٩٩٥، انضمت جمهورية بيلاروس إلى الحظر الاختياري الدولي المفروض فعلاً على تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد مددت بيلاروس ذلك الحظر الاختياري حتى نهاية عام ٢٠٠٢.

وجمهورية بيلاروس، إذ تفتقر إلى الموارد المالية والتكنولوجية الضرورية، لا يمكنها في الوقت الحالي أن تنضم إلى اتفاقية عام ١٩٩٧ لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ولكنها تنظر في إمكانية الانضمام إلى هذه الاتفاقية في المستقبل في سياق ما يحتمل تقديمه من مساعدات مالية وتكنولوجية في مجال إزالة الألغام، وتدمير مخزونات الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وجمهورية بيلاروس تعلن استعدادها للشروع في التعاون مع جميع الأطراف المهتمة بالموضوع، في مجال أنشطة إزالة الألغام وتدمير المخزون منها، وترحب بأية اقتراحات أو مبادرات في هذا الصدد.

ختاماً، أود أن أعرب عن أملنا في أن يتمكن المجتمع الدولي من استحداث آليات موثوقة لمواجهة الأنواع الجديدة من المخاطر والتحديات التي يتعرض لها أمننا المشترك.

السيد بيرسون (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم عن تهنئتنا لكم بمناسبة توليكم رئاسة هذه اللجنة الهامة. وأؤكد لكم دعم

الاتفاق حول وضع مشروع بروتوكول لهذه الاتفاقية. وينبغي ألا تؤدي الأدلة السابقة على حالات عدم الامتثال للحظر المفروض بموجب الاتفاقية، أو الصعوبات التي تتعلق ببارامترات هذا الموضوع، إلى الاستنتاج بحكم الواقع بأن بروتوكول الامتثال ستكون قيمته محدودة. وبدلاً من ذلك، يتعين علينا أن نركز اهتمامنا بوضوح على الحاجة الفعلية إلى وجود آلية امتثال فعالة من شأنها أن تزيد من صعوبة إمكانية قيام ناشري تلك الأسلحة بخداعنا، أو نجاح الإرهابيين في الإفلات دون الكشف عنهم وكبحهم.

ومن الأمور الأساسية التي تتلاءم مع تنفيذ هذه الاتفاقية التدابير الأحادية والمتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي للتهديدات التي من قبيل برامج الدفاع البيولوجي. ولكن التهديد بالحرب البيولوجية يتطلب أيضاً ردوداً جماعية واسعة النطاق من كل الذين يؤيدون القاعدة السلوكية السائدة. ومن الأهمية بمكان أن ندلل على أننا نضطلع بدورنا الريادي في تعزيز أوجه الحظر التي تنص عليها الاتفاقية.

إن استمرار المشاحنات العقيمة على صغائر الأمور التي كانت من سمات الماضي لن يؤدي بنا إلى إحراز أي تقدم في المؤتمر الاستعراضي القادم لاتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي سيعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي أن يكون الوقت قد حان لأن نتحرر من قيود الماضي ونفكر بطريقة جديدة وفعالة في التصدي لشواغل عدم الامتثال. ولا تزال نيوزيلندا تعتقد أنه من الممكن اتخاذ تدابير لتعزيز الاتفاقية، ونرى أن ولاية الفريق المخصص ما زالت صالحة كأساس للقيام بذلك.

ولقد مُنينا بفشل آخر ملفت للنظر هذا العام في مؤتمر نزع السلاح. ويبدو أن المؤتمر قد حاد عن طريقه وابتعد عن مقصده. وهو لم يتكيف مع عالمنا المعاصر. وهياكل المجموعات التي تعمل في إطاره لا تسعى فقط إلى

إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ ليس من الأمور وشيكة الحدوث؛ كما أن المفاوضات حول إبرام بروتوكول خاص بالامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية لم تؤدي إلى نتيجة حاسمة؛ ولم يتحقق أي تقدم يذكر في المفاوضات المتعلقة بحظر إنتاج المواد الانشطارية؛ وفشل مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى في معالجة نزع السلاح النووي؛ ولم تكتسب اتفاقية الأسلحة الكيميائية حتى الآن صفة العالمية في جميع مناطق العالم؛ ويبدو أن عملية ستارت قد توقفت أيضاً.

إن المشهد الأمني العالمي آخذ في التغير أمام أعيننا. وتتجلى حالياً نزعات التصرف من جانب واحد، ويجري تسويق صفقات استراتيجية جديدة. وهناك دعوات لوضع إطار أمني جديد. وقد تحدثت هزة في دبلوماسية نزع السلاح المؤسسي. وقد تكون هناك مخاطرة من أن تؤدي سياسة تحقيق المكاسب استناداً إلى القوة إلى تهميش البعض، الأمر الذي قد يدفع أولئك البعض إلى اللجوء إلى الرد الخاطئ. والذين عقدوا العزم من بيننا على النهوض بجدول الأعمال متعدد الأطراف يجدون أن أهدافهم تلقى الإحباط بشكل مستمر.

نحن لا توجد لدينا أية صعوبة في مواجهة هذا الواقع الآخذ في التغير؛ وعلى العكس من ذلك، ترحب نيوزيلندا بأي تحرك للابتعاد عن التركيبة الذهنية للحرب الباردة. إلا أنه في الاندفاع نحو التغيير، ينبغي لنا ألا نعرض للخطر المكاسب التي حققناها حتى الآن، وينبغي أيضاً أن نتأكد من صلاحية هذه المكاسب للاستمرار. وليس من الضروري أن يكون التغيير وتوطيد المكاسب مجرد خيارين يستبعد أحدهما الآخر.

وتأسف نيوزيلندا لأن المفاوضات حول وضع آلية امتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية قد أخفقت هذا العام في

الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ولم يكن برنامج عمله إنجازا متواضعا، إلا أنه مما يؤسف له أنه لم يكن هناك أي اتفاق لتضمين تدابير تتعلق ببعض الجوانب، التي تمس عمليات النقل غير المشروعة، الجارية في التجارة المشروعة في هذه الأسلحة الفتاكة الموجودة في كل مكان. وتم أيضا استبعاد حظر أو تقييد توريد أسلحة إلى أطراف فاعلة من غير الدول. ومع ذلك، فإن المؤتمر حقق نتائج هامة. وربما كانت أهم هذه النتائج أنه وفر إطارا يستطيع المجتمع الدولي أن يكيف نفسه من خلاله كيما يعمل من أجل تحقيق أهدافه الخاصة بعدم الانتشار - من الصعيد العالمي إلى الصعيد المحلي.

غير أنه لا بد لنا من أن نتوخى الحذر حتى لا تصبح هذه العملية غاية في حد ذاتها. وسيكون وجود شراكة أوثق بين الحكومات والمجتمع المدني تدبيرا تصحيحيا مفيدا للاتجاهات التي تحركها تلك العملية. كما أنه سيُقي تركيزنا على المهمة التي نضطلع بها. والحد من الخسائر الفادحة التي تلحق بأرواح الأعداد الهائلة من المدنيين من جراء استخدام الأسلحة ذات الطراز العسكري يجب أن يبقى على رأس أولوياتنا.

وتبرز اتفاقية أوتاوا لخطر الألغام كمسعى من مساعي نزع السلاح الإنسانية الناجحة نجاحا فريدا حتى الآن. ولقيت تلك العملية عند انطلاقها معارضة أكثر مما تستحق من التشكيك فيها والمتنقصين من قيمتها. غير أن نجاحها تمحور حول إحساس عضوي بوحدة الهدف الذي تدور حوله معظم المسائل التنفيذية والتنظيمية، التي يتم حسمها بأدنى حد ممكن من الصخب. بموجب معايير متعددة الأطراف. وتم تشكيل إحساس ملموس بوحدة الهدف بين الشمال والجنوب، وبين البلدان النامية والبلدان متقدمة النمو، وبين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وبذلك

إدامة أوجه الجمود السائدة فيه والتي تمتّ إلى زمن انقضى عهده، بل أنها أيضا تمكّن البعض من الهروب من المسألة.

وقد تعرضت ولاية المؤتمر باعتباره المحفل الوحيد للمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح للطعن فيها. وادعاء المؤتمر بأنه محفل متعدد الأطراف عيب أساسي. والافتراض بأن البلدان القادرة على تحديد أولويات ونتائج المفاوضات العالمية عددها محدود افتراض لا معنى له. ويجب أن يكون باب مؤتمر نزع السلاح مفتوحا لجميع البلدان التي تسعى إلى المشاركة في جهود نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة.

غير أننا لا نستطيع من الناحية الواقعية أن نحمل المؤتمر نفسه المسؤولية عن هذا الفشل. فهذه المسألة تقع على عاتق حكومات الدول الأعضاء في المؤتمر، والواقع السياسي خارج المؤتمر هو الذي يحدد الأمور التي يمكنه أن يحققها ماديا. ومع ذلك، فإنه مما يدعو للأسف أن فشل المؤتمر الذي طال أمده في معالجة شواغلنا لا يسبب فيما يبدو أي قلق حقيقي في بعض العواصم.

وقد أصبحت الخيارات المتاحة للتفاوض أمام مؤتمر نزع السلاح مترابطة فيما بينها، سواء رضينا بذلك أم أينا. وساعدت التأكيدات بوجود تماثل في برنامج عمل المؤتمر على ترسيخ حالة التوقف التام التي وصل إليها. وينبغي تجربة نهج جديد لبرنامج العمل هذا، نهج لا يسعى إلى المغالاة في سمت التوجيهية في ولاياته. ويجب إيلاء أولوية إلى إنشاء هيئات فرعية، على أن تترك لها مهمة تحديد المسائل التي ستعالجها والطرائق التي ستتبعها في تنفيذ ولاياتها، سواء كانت من خلال المداولات أو من خلال المفاوضات. وهذا الخيار لا ينطوي على أي مخاطر، نظرا لأن المؤتمر يتوخى الدقة المتناهية في ممارسة توافق الآراء.

وسررنا بالنجاح الذي حققه في أوائل هذا العام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة

الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة نفسها. وينبغي تركيز الانتباه على الطرق الواقعية لتبادل المعلومات التقنية، وتحذير المدنيين والأنشطة لإزالة طائفة واسعة من الذخائر غير المنفجرة بعد الصراع.

وعلى الرغم من أن التحسينات ذات الدوافع الصناعية للذخائر أو تصميم فتائل الاشتعال تبدو جذابة، فإنها لن تكون كافية أبدا. وإنما نؤيد بشدة إبرام صك ملزم قانونيا بشأن المخلفات المتفجرة للحرب، وإذا دعت الضرورة بعد عملية يقوم بها خبراء لاستكشاف الطرائق الملائمة، وإنما نريد أن يكون هذا الصك جاهزا للتوقيع قبل مؤتمر الاستعراض المقبل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في سنة ٢٠٠٦. وعامل الوقت مسألة أساسية هنا.

لقد كانت سنة شاقة بالنسبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن سوء الطالع أن مشاكل التمويل وإدارة شؤون المنظمة قد صرفت الانتباه عن التنفيذ. وعلى الرغم من هذا، فإن التنفيذ، بشكل عام، يمضي بصورة جيدة بفضل مفتشية المعاهدة ذات الكفاءة المهنية العالية. وأنشطة التحقق مستمرة على أفضل نحو ممكن في ظل الظروف القائمة. وينبغي تفكيك التراث القتال المتمثل في المرافق الكيميائية وتدميره بأسرع ما يمكن لتعزيز الثقة الدولية في الحظر العالمي.

وإذ نواجه تهديدات عالمية متباينة، فإن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية يصبح أكثر مركزية في تدعيم وتعزيز الأمن الدولي. وتمثل ضمانات الوكالة عنصرا لا غنى عنه من عناصر نظام عدم الانتشار النووي، ودورها في التحقق لا يمكن إلا أن يكون أساسيا لجهودنا الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية. وأصبح الاحتفاظ المأمون بالمواد الإشعاعية، وخاصة المواد التي يمكن استخدامها للأسلحة النووية، أكثر أهمية من أي وقت مضى. وإمكانية تأثير الإرهاب على أمن

أصبح هناك تحالف حقيقي لكل من لديهم استعداد لبلوغ هذه الغاية.

ولا يعني هذا القول إنها تنقصها المشاكل الكبيرة للتغلب عليها إذا كان لها أن تكون فعالة خلال المدى الطويل في جعل العالم خاليا من الألغام. وهناك على الأقل ٥٠ بلدا لم تنضم بعد إلى اتفاقية حظر الألغام. ولا يزال يتعين على الاتفاقية أن تختبر إجراءاتها لتقصي الحقائق والتوضيح في حالات احتمال عدم الامتثال وسينبغي لها أن تظل حازمة في معالجة المسائل ذات الأمد الأطول المتمثلة في مساعدة الضحايا وإعادة إدماج ضحايا الألغام في المجتمع. ومع ذلك، فإن دينامية القدرة على العمل بين الشركاء في الاتفاقية تمثل تذكيرة مناسبة للمجتمع الدولي وللمتشائمين في كل مكان بأن القيادة في مجال نزع السلاح يمكن أن تكون قوة فعالة وإيجابية، وهي أيضا تذكيرة بقوة الإرادة الجماعية.

لقد ظلت السنة الأولى من هذا القرن تشهد انتهاكات مروعة لقانون الحرب. ووقع العديد من هذه الانتهاكات في الصراعات الداخلية، وبواسطة فاعلين من غير الدول في أغلب الأحيان، أكثر مما نتج عن الصراع التقليدي بين دولة وأخرى. وسيكون مؤتمر استعراض الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة المزمع عقده في جنيف في كانون الأول/ديسمبر فرصة سانحة لمعالجة هذا الموضوع. ومعرضة عليه مقترحات لتوسيع نطاق المعاهدة وبروتوكولاتها لتشمل الصراعات الداخلية. ونيوزيلندا تؤيد هذا بقوة.

ويجب على المجتمع الدولي أيضا معالجة مشكلة المخلفات المتفجرة للحرب. فهي تقتل أو تسبب الإعاقة لألوف الأشخاص كل سنة. ويوجد مجال هنا لتشديد القيود على استخدام أسلحة معينة، وخاصة شبه الذخائر العنقودية. ونحتاج إلى ضمان اتساقها الشديد مع مبادئ بروتوكول اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين فضلا عن

وثمة خطوة بالغة الأهمية على الطريق هي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسيعقد عما قريب مؤتمر للترويج لدخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ. وهو مؤتمر تمنى ألا يكون ضروريا. إذ أننا جميعا استثمرنا الكثير من الجهد خلال السنين في هذه المعاهدة. ومما يبعث الشعور العميق بخيبة الأمل أنها لم تدخل حيز النفاذ بعد خمس سنوات من فتح باب التوقيع عليها.

ومن شأن معاهدة الحظر الشامل أن تسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين بطرق جلية. فإن المعاهدة بإنشائها قاعدة عالمية تحظر جميع اختبارات التفجير النووية في جميع البيئات، ستسهم إسهاما كبيرا في الاتجاه صوب منع انتشار الأسلحة النووية وتوفير قوة دفع لعملية القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل هذه. ويمثل التصديق على المعاهدة إحدى الخطوات البالغة الأهمية التي يمكن لكل الدول اتخاذها لتأكيد التزامها بتعزيز أمننا المشترك.

وقد وصلت تفسيرات الاستقرار الاستراتيجي إلى تركيز أكثر حدة. والذين يقولون بأن يوم الثلاثاء ١١ أيلول/سبتمبر هو اليوم الذي تغير فيه العالم محقون. وفي الوقت الذي أصبحت فيه مهددات أمننا متباينة، أصبح نزع السلاح وعدم الانتشار أكثر أهمية وليس أقل، ويجب تعزيز العمل ضد الكيانات غير الدولة في أطر قائمة على أساس الدولة.

وينبغي لآليتنا المتعددة الأطراف أن تكون في حالة عمل بكل طاقتها إذا أردنا أن نتعامل بصورة ناجحة مع هذه الأمور الملتبسة، ويجب علينا ألا يغيب عن ناظرنا هدفنا الحقيقي: الوفاء بنزع السلاح. وقد دلت الأحداث الأخيرة على أن الأمن الدولي همٌ جماعي ومسؤولية جماعية. ولا تزال المشاركة الجماعية أساسية بصورة مطلقة.

المواد النووية تثير الصدمة إلى درجة لا يمكن التفكير فيها. وبالتالي فإن عمل الوكالة قد اكتسب أهمية أكثر من أي وقت مضى، ودعم نيوزيلندا له دعم ثابت لا يتزعزع.

وفي السنة الماضية شعرنا بشيء من التفاؤل بشأن إمكانيات المضي إلى الأمام في نزع السلاح النووي. والتعهدات الجديدة المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ توفر المخطط المعاصر للعمل بطريقة تضمن الأمن الدولي. وكان مما له أهمية متفردة التعهد القاطع بتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية. وفي السنة الماضية أعرب رؤساء حكوماتنا، في تأييدهم تلك النتيجة، عن عزمهم على إبقاء كل الخيارات مفتوحة بشأن القضاء على أسلحة الدمار الشامل.

وبعد سنة من ذلك، يصعب تبين التقدم في تنفيذ هذه التعهدات المتفق عليها بشأن نزع السلاح النووي. وسيستغرق التنفيذ زمنا. ونيوزيلندا واقعية في هذا الشأن. وإننا نرحب بالبوادير التي تشير إلى مزيد من التخفيضات والتي صدرت من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، ولكننا عندما نبحث عن دلالة على تصميم أوسع على المضي قدما، من الصعب أن نجد لها.

وإذ نقرب من دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار في السنة المقبلة، سيكون محك الاختبار هو الوفاء بالتعهد والمساءلة. وينبغي أن يصبح التحرك نحو القضاء التام على الأسلحة النووية سياسة عملية. وافترض أن هذه الأسلحة يمكن الاحتفاظ بها إلى ما لا نهاية افتراض غير قابل للاستمرار، ولا يتوافق مع التعهد القاطع بالقضاء التام. ونيوزيلندا وشركاؤها في الخطة الجديدة مصممون على ضمان المضي بالتزامات معاهدة عدم الانتشار إلى الأمام. وفي هذا الأسبوع أوضح وزراء خارجيتنا هذا الأمر.

العسكرية فحسب بل العوامل غير العسكرية أيضا مثل الجوع والمرض والعنف والإرهاب.

لقد رفض المجتمع الدولي مرة أخرى الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يدينها ويستنكرها بلدي، وينبغي أن تدفعنا نحو المزيد من التأمل المتعمق في التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين في عالمنا اليوم، وفي أصولها وقدرتها المدمرة، وكذلك في التدابير التي ينبغي أن تعتمد عليها الأمم المتحدة بشكل جماعي لتحقيق أهدافها النبيلة، وفقا للمقاصد والمبادئ التي يكرسها الميثاق.

إن عمل اللجنة الأولى، المكرس أساسا لدراسة القضايا المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، يجب أن يقدم إسهاما كبيرا في التعامل على نحو واف بالغرض مع الحالة الراهنة الحرجة. إن الحرب ضد جميع أشكال الإرهاب مرتبطة ارتباطا مباشرا، ضمن قضايا أخرى، بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتحديد التسليح والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكل هذه القضايا جزء من جدول أعمالنا.

كانت إكوادور في هذا الحفل مناصرة دائمة للحاجة إلى احترام وتعزيز الاتفاقات متعددة الأطراف المعنية بالتخلص من الأسلحة وخفضها والحد منها.

وأعادت إكوادور في كل مناسبة التأكيد على التزامها بقضية نزع السلاح. ولهذا السبب كانت إكوادور جزءا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ بدايتها وشاركت بنشاط في إنشاء معاهدة تلاتيلولكو، التي أعلنت كل أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي شهر آب/أغسطس الماضي تولت إكوادور رئاسة مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وسوف تسترشد قيادة بلدي في هذا المنصب المشرف بمبادئ سياستها الخارجية الثابتة المعنية بهذا

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها يؤثر علينا جميعا في نهاية المطاف ولدينا جميعا مصلحة في الأمن الدولي. وفي تحديد الاستقرار الاستراتيجي، يجب علينا أن نتوخى الحذر بآلا نستعمله في غير محله لإخفاء الماطلة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب أن يكون تنفيذ تدابير معاهدة عدم الانتشار المتفق عليها بشأن نزع السلاح النووي عاملا رئيسيا في تحقيق الأمن الدولي. ونرى أن من الأساسي في هذا الوقت ممارسة الحذر الشديد في اتخاذ القرارات التي يمكن أن تؤثر سلبا على مساعي نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي أن يسير التغيير جنبا إلى جنب مع التعزيز.

السيد اليمان (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، يسرني بصفة خاصة أن أهتكم والأعضاء الآخرين في المكتب على انتخابكم عن استحقاق تاما. إن ميزاتكم الشخصية واحترافكم الكبير تضمن لنا النجاح في عملنا.

وتؤيد إكوادور بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل شيلي بالنيابة عن مجموعة ريو.

إن الحاجة إلى صون السلم والأمن الدوليين ليست بجديدة؛ فمنذ البدايات الأولى للبشرية تناضل من أجل تحقيق هذه الأهداف. وفي القرن الماضي حققت مؤتمرات لاهاي وعصبة الأمم تقدما في هذا النضال. ولكن الأمم المتحدة وميثاقها جعلتا من صون السلم والأمن الدوليين مهمتهما الأساسية.

إن ما يتآمر ضد السلم هي الصراعات المسلحة، سواء كانت وطنية أو دولية في طابعها، التي يكون فيها النساء والأطفال أكثر الناس تضررا وأكبر الضحايا لتداعيات الصراعات المؤذية. ومع ذلك، يرتبط الأمن ارتباطا وثيقا بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول. ولقد اتسع نطاق قضية السلم والأمن ليشمل ليس العوامل

إسهاما حاسما في التعزيز الحقيقي للسلم والاستقرار الدوليين وفي توطيد الديمقراطية وحرارتها الأساسية.

يرتبط الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ارتباطا مباشرا بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تسببت فيها المواجهات المدنية الحلية والصراعات الدولية وكذلك الأعمال الوحشية للجريمة المنظمة، ولا سيما الإرهاب والمتاجرون بالمخدرات. ومما لا شك فيه أن تنفيذ برنامج العمل الناجم عن مؤتمر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المنعقد في تموز/يوليه الماضي في نيويورك من شأنه أن يكون خطوة إيجابية في عملية تعزيز الأمن المحلي والدولي.

وفيما يخص موضوع الألغام المضادة للأفراد، أود أن أعرب عن ارتياحنا لأن إكوادور امتثلت للالتزامات التي تنص عليها اتفاقية أوتاوا وحقت الهدف المقترح بعدم اقتناء مخزونات من الألغام عند وقت انعقاد الاجتماع الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد مؤخرا في ماناغوا. ودمرت إكوادور في المرحلة الأولى، ومن خلال جهودها الذاتية، ١٠١ ٤٥٨ لغما مضادا للأفراد بحلول آب/أغسطس من العام الحالي، وواصلت في ١١ أيلول/سبتمبر العمل لتدمير كمية إضافية مجملها ٣٤٤ ١٥٤ لغما، وذلك بفضل المساعدة الأجنبية التي تأتي من خلال منظمة الدول الأمريكية.

ما زال الهدف الرئيسي لنزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية فعالة بعيدا تماما عن التحقيق. وما زالت ترسانات ضخمة من الأسلحة النووية موجودة، على الرغم من أن محكمة العدل الدولية أصدرت في عام ١٩٩٦ فتواها التي مفادها أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها "غير قانوني" وأن ثمة التزاما بالتفاوض بشأن إلزاتها التامة - وهو التزام اعترفت به الدول الأطراف في

الموضوع. وعلى الرغم من الحالة المعطلة لأنشطة تلك الهيئة الهامة فإنه يمكن التغلب على هذه الشراك إذا توفرت الإرادة السياسية لإحراز التقدم.

إن نزع السلاح ومنع نشوب الصراعات جانبان للمشكلة ذاتها. فإذا تم حل صراعات محتملة في الوقت المناسب من خلال وسائل سلمية لن يكون للدول المعنية سبب للدخول في سباق تسلح. وكذلك يصبح نزع السلاح أسهل عندما تأتي الحلول من خلال الحوار والمفاوضات والاتفاقات اللازمة، وكذلك من خلال اعتماد تدابير لبناء الثقة.

ويجب في بداية القرن الحادي والعشرين ألا نشجع على سباق تسلح جديد أخطاره على الأمن الدولي واضحة وتكلفته ستكون باهظة بالنسبة إلى الدول التي تحارب من أجل القضاء على الفقر المدقع وتنمية شعوبها. إن استئناف التجارب النووية من شأنه أن يترك الباب مفتوحا أمام دول أخرى حائزة للأسلحة النووية ودول تطمح إلى ذلك لأن تتبع ذلك النموذج ولأن تنهي عملية نزع السلاح ونظام عدم الانتشار، الذي أقيم خلال سنوات طويلة من المفاوضات الصبورة.

وكما أشرت في وقت سابق اليوم، فإن للتهديدات التي تواجه السلم الدولي طابعا مختلفا جدا. يجب التعامل مع الصراعات المطولة التي لا أمل في التوصل إلى حل عادل ودائم لها، والفقر المدقع، والإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة عبر الوطنية من خلال كل الوسائل القانونية والتعاون الدولي. إن التنمية المتزايدة ورفاهة الشعوب والديمقراطية والقيم العظيمة للإنسانية يجب أن يكون لها معنى حقيقي للأغلبية الساحقة من الشعوب التي تعيش في ظل الفقر. وسوف تسهم العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان والفرص الأفضل للعمالة والإنتاج في العالم النامي

على النقيض، فإن قيام الولايات المتحدة بقصف أفغانستان لن يؤدي إلا إلى دوامة من العنف وسيسفر عن سقوط أعداد لا تحصى من الضحايا الأبرياء، وهذا ما يتضح الآن.

وبغية مكافحة الإرهاب، يجب بذل جهود لتحقيق التعاون الدولي تحت قيادة الأمم المتحدة، وليس شن الحرب. واستجابة لطلب الأمين العام، قررت الجمعية الوطنية لسلطة الشعب في كوبا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر التصديق على انضمام بلدنا إلى الاتفاقيات الدولية الإثني عشرة القائمة والمعنية بالإرهاب. وكما قال الأمين العام، فإن الأمم المتحدة هي وحدها التي يمكنها أن تضفي شرعية عالمية على الكفاح طويل الأجل ضد الإرهاب.

إن كثيرا من الذين أبدوا تفاؤهم البالغ قبل ١٠ سنوات مضت، عندما كان من الشائع أن يقال إن الحرب الباردة قد انتهت، لا يسعهم أن يخفوا تشككهم. فما زال أمامنا طريق طويل للغاية قبل أن يعم السلام والاستقرار والتعاون في العالم، الأمر الذي كان يتوقع أن يتحقق بعد النهاية المفترضة للحرب الباردة. إن ظهور عالم أحادي القطب، الذي تملك فيه قوة عظمى واحدة القدرة العسكرية التي تمكنها من الهيمنة على الساحة الدولية، لم يحقق مزيدا من الأمن بالنسبة لمعظمنا، بل على النقيض من ذلك تماما.

وبدلاً من تخصيص مزيد من الموارد من أجل التنمية، يتزايد الإنفاق العسكري بوتيرة سريعة مرة أخرى. ولا يمكن لأحد أن ينكر أننا نجزء فقط من المليارات الثمانين التي تنفق في المجال العسكري سنوياً، يمكننا أن نلبي احتياجات أكثر من ١,٣ مليار نسمة يعيشون في فقر مدقع.

إن مشاكل التخلف والجوع والأمراض، في جملة أمور، التي تتضرر منها الأغلبية الساحقة من البلدان في العالم، لا يمكن حلها بالقنابل. إننا، بالطبع، يجب أن نضع حداً للالتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تفادياً

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

ونحن نشهد نهجاً جديدة إزاء مذاهب الدفاع الاستراتيجي، إلى جانب تحديث مثل هذه المذاهب، التي تزيد في حد ذاتها من انعدام الأمن الدولي. وفضلاً عن ذلك، فلم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية. والدول التي يجب أن تصبح أطرافاً في معاهدي عدم انتشار الأسلحة النووية والخطر الشامل للتجارب النووية، لم تفعل ذلك حتى الآن. إن نزع السلاح ينبغي أن يهتم جميع البلدان، وليس البلدان التي نزعت سلاحها بالفعل فحسب.

ولذا، كان من الأهمية البالغة بالنسبة للأمم المتحدة وكل الدول الأعضاء مواصلة الحملة لوقف سباق التسلح من جميع جوانبه، والنهوض بعملية نزع سلاح حقيقي على أساس اتفاق دولي، وزيادة الثقة بين الدول وتخفيف حدة التوتر الدولي.

السيد أورلاندو ريكيخو (كوبا) (تكلم

بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم للرئاسة، وأن أؤكد لكم على الدعم الكامل من جانب وفد كوبا. كما أهنئ بقية أعضاء المكتب وأغتنم هذه الفرصة لكي أطلب من وفد ميانمار أن يبلغ السفير ميا ثان بامتناناً للعمل الممتاز الذي قام به في العام الماضي.

لقد بدأت أعمال اللجنة هذه، والدورة السادسة والخمسين على وجه العموم، في ظروف استثنائية تماماً. فالاضطراب الذي سببته الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر قد هزتنا جميعاً. وكوبا تكرر إدانتها التامة لمثل هذه الأعمال، وتؤكد على تضامنها مع شعب الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، فنحن على اقتناع بأن العمل العسكري لا يمكن أن يوفر حلاً لهذه المشكلة الخطيرة. بل

في المواقف التي تتخذها في المفاوضات بشأن بروتوكول تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك في المفاوضات بشأن برنامج العمل الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، في جملة أمور.

وفضلاً عما يمثله إنشاء نظام الدفاع الوطني بالقذائف من خرق صارخ لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، فإن من شأنه أن يفضي إلى استئناف سباق التسلح، بما في ذلك في الفضاء الخارجي. وعلينا أن نضع نظاماً متعدد الأطراف وشاملاً وغير تمييزي في مجال انتشار القذائف. إن الحل لا يكمن في أنظمة المراقبة التي تخدم في الأساس مصالح مجموعة واحدة من البلدان. وإن عمل فريق الخبراء المعني بمسألة القذائف نقطة انطلاق هامة، وسيتمكن للدول الأعضاء أن تستعرض هذه المسائل بالتعمق والموضوعية اللازمين، كيما يتسنى لنا معاً أن نتخذ القرارات المطلوبة.

وكما نعلم، فإن العمل الذي اضطلع به طيلة أكثر من ست سنوات الفريق المخصص للخبراء الحكوميين المعني باتفاقية الأسلحة البيولوجية قد توقف عندما أعلن وفد الولايات المتحدة - وهي إحدى الدول الوديدة - خلال الدورة الرابعة والعشرين، أنه لا يريد مواصلة المفاوضات بشأن النص الذي قدمه رئيس الفريق، أو حتى نص معدل. وبينما تؤكد كوبا مجدداً على صلاحية ولاية الفريق المخصص، فإنها تود أن تؤكد على أن ما تحقق بعد سنوات طوال من العمل لا يمكن أن نغض عنه الطرف ببساطة، وأن السبيل الوحيد لتعزيز الاتفاقية هو إجراء مفاوضات متعددة الأطراف وغير تمييزية.

للعواقب الإنسانية الوخيمة التي تترتب على انتشار هذه الأسلحة دون ضوابط. ولا أحد يعترض على حظر الاستخدام غير التمييزي وغير المسؤول للألغام الأرضية المضادة للأفراد. لكننا نتساءل، في الوقت نفسه، متى تتخذ خطوات حقيقية لمنع بعض البلدان من الاستمرار في تطوير واستخدام الأسلحة التي أصبحت أشد فتكاً وأكثر تعقيداً. تلك الأسلحة لا يدور بشأنها نقاش كثير، وقد لا يشار إليها البتة في القرارات التي نتخذها كل سنة، ومع ذلك فهي الأسلحة التي تتسبب في ما يسمى بالأضرار التبعية - ذلك الاصطلاح الذي ابتكر للتصويه على واقع القتل والأضرار الذي يلحق بالأبرياء. ومتى نعتد اتفاقاً دولياً لإزالة الأسلحة النووية من على وجه الأرض؟

من الغريب أن البعض يشكك في أن تحقيق نزع السلاح النووي ينبغي أن يكون مهمة ذات أولوية مطلقة، في حين أنه ما زال هناك أكثر من ٣٠ ٠٠٠ سلاح نووي يهدد بقاء الإنسانية ذاته.

وعلى الرغم من أن النتائج التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد دفعت البعض آنذاك إلى الاعتقاد بأن النتيجة الأهم قد تحققت، فمن الواضح أن واقع الحال ليس كذلك. والوقت يمضي دون أن تتخذ أي تدابير ملموسة من أجل الاضطرار بالالتزام بالمضي قدماً صوب نزع السلاح النووي. بل أن العكس هو الصحيح: فقد شهدنا اتخاذ تدابير تتناقض تماماً مع الالتزامات المتعهد بها.

وبالنسبة لبلدان كثيرة، بما في ذلك كوبا، فإن تعددية الأطراف مسألة ذات أهمية أساسية، ولا بد من الحفاظ عليها. وتقلقنا تلك النزعة المناهضة لتعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وهي النزعة التي تبديها الإدارة الجديدة للدولة العسكرية الكبرى، الأمر الذي تجلّى

غير المرن الذي اتخذته وفد واحد استجابة لمصالحه الوطنية الضيقة، لم يتمكن حتى من الإشارة القليلة إلى مسائل ذات أهمية رئيسية، مثل المسائل المتصلة بالاتجار غير المقيد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وامتلاك هذه الأسلحة، وضرورة عدم توفير هذه الأسلحة إلا للحكومات أو الكيانات المخولة من الحكومات.

سيمثل بلدنا امثالا صارما للالتزامات التي قطعت في برنامج العمل، ونأمل أن تتمكن اللجنة الأولى من أن تتخذ بتوافق الآراء قرارا بشأن هذا الموضوع الهام جدا. ونغتني هذه الفرصة لنهنئ سفير موزامبيق السيد كارلوس دوس سانتوس وسفير كولومبيا السيد كاميلو ريبس على ما قاما به من عمل في المؤتمر التحضيري وفي المؤتمر نفسه على التوالي.

أود أن أختتم كلمتي، يا سيادة الرئيس، بتكرار القول إن بوسعك دائما الاعتماد على دعم الوفد الكوبي، ونتمنى لك كل نجاح في تسيير عملك.

السيد نيني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):
أرجو أن تتقبل يا سيدي تهاني وفد بلدي على توليكم رئاسة اللجنة الأولى أثناء الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأؤكد لكم على دعم وفد بلدي الكامل لكم ولأعضاء مكتبكم وتعاونهم معكم في قيادتكم، أنتم وأعضاء مكتبكم، أعمال اللجنة إلى نهاية ناجحة.

لقد نددت جنوب أفريقيا دون تحفظ بالهجمات الإرهابية الحمقاء المروعة في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر، وتشاطر أعباء الذين فقدوا أرواحهم في هذه الهجمات آلامهم وأحزانهم. وثق جنوب أفريقيا أن مرتكبي هذه الهجمات الخسيسة سيقدّمون للعدالة.

في بياننا في هذه اللجنة في العام الماضي، علّقنا على الأزمات التي تزداد عمقا في العلاقات الدولية وعدم الانتشار

وكوبا ترحب باعتماد الاتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية، الذي تم مؤخرا. ونأمل أن يسهم ذلك بصورة إيجابية في تنفيذ الاتفاقية الكامل.

نظرا لأننا نعتبر أن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح مهم أكثر منه في أي وقت مضى، فإننا نأمل أن تتمكن، بعد عدة سنين من الانتظار، من اتخاذ قرار نهائي بشأن عقد هذه الدورة، التي ستمكن فيها من تقييم تنفيذ الاتفاقات التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ١٩٧٨.

ترأس بلدي أعمال مؤتمر نزع السلاح لبعض الوقت هذا العام. وقد أتاحت لنا المشاورات المكثفة والواسعة مع أعضاء هذه الهيئة أثناء ولايتنا أن نطلع مباشرة على ما للدول من مصالح واسعة في المحافظة على هذه الهيئة بوصفها محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد في ميدان نزع السلاح، على الرغم من الصعوبات التي يواجهها. ولذلك، من المزعج أن مؤتمر نزع السلاح لا يستطيع إحراز تقدم بشأن قضايا ذات أولوية مثل نزع السلاح النووي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، نتيجة لمواقف بعض البلدان المتعنتة.

وإذا استمر تمديد هذه الدورات دون إحراز تقدم جوهري في أعمال مؤتمر نزع السلاح، فإن مصداقية هذه الهيئة قد تضر كثيرا. ولن يخدم ذلك إلا مصالح الذين يفضلون العمل خارج المؤتمر، متجنبين بقية المجتمع الدولي.

نرحب باعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونعتبره إنجازا هاما. وفي نفس الوقت، لا يمكننا أن نتجاهل أن للبرنامج جوانب قصور رئيسية. ومن المؤسف أن البرنامج، نتيجة للموقف

الأمن العالمي. ويجب أن تمتنع الدول عن اتخاذ أية إجراءات قد تؤدي إلى سباق تسلح نووي أو إلى تقويض تصميم المجتمع الدولي على منع انتشار الأسلحة النووية.

لا يمكن التقليل من أهمية نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، التي جرى التوصل إليها بتوافق الآراء. ويسر جنوب أفريقيا أن دور القيادة الأفريقية كفل اعتماد المؤتمر بنجاح برنامج عمل واقعي ويمكن تنفيذه. وفي حين أننا نسلّم بأن برنامج العمل يمثل توازناً دقيقاً بين آراء متعارضة، فإنه يوفر لأول مرة إطاراً شاملاً ويمكن إنجازه متفقاً عليه دولياً لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه من جميع جوانبه، استناداً إلى النهج الذي اعتمدته الدول المتضررة. وجنوب أفريقيا مقتنعة أن المؤتمر حقق أهدافه، وتطلع إلى تكثيف التعاون الدولي في تحقيق الأهداف والتدابير الواردة في برنامج العمل.

إلا أن المؤتمر لم يستطع أن يتوصل إلى اتفاق لوضع ضوابط على الملكية الخاصة للأسلحة الصغيرة، والحفاظ على هذه الضوابط، وضرورة منع بيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للجهات الفاعلة من غير الدول. ولا تزال هذه المسائل مثار قلق كبير لجنوب أفريقيا، وسنظل نعتقد أنها ينبغي أن تعالج على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ولذلك، ندعو جميع الدول لاتخاذ تدابير تكفل أن يقتصر الإمداد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو الكيانات المأذون لها على نحو صحيح من قبل الحكومات، وتطبيق قيود قانونية على الاتجار غير المقيد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعلى ملكيتها.

وستقدم جنوب أفريقيا، بالاشتراك مع كولومبيا واليابان، مشروع قرار بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة

ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم قدرة بعض المحافل المتعددة الأطراف على أن تعالج على نحو جوهري بعض أكثر قضايا عصرنا أهمية. وبقي قسم كبير من هذا على حاله. وفي هذا السياق، نكرر الإعراب عن اعتقادنا الراسخ أن السلم والأمن الدوليين يتطلبان مشاركة المجتمع الدولي بأسره. والمشاركة المتعددة الأطراف والشراكة ضروريان. وفي حين أن بعض الفرص للنهوض بمجهودنا ووضع اللمسات الأخيرة عليها ضاعت مرة أخرى في عام ٢٠٠١، فإنه أحرز بعض التقدم القيم، لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية.

إن نتيجة مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠، التي جرى التوصل إليها بالتوافق، أعطتنا بعض الأمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح هذا العام في نهاية المطاف من حل أزمتته المستعصية وأن يتمكن من القيام بعمل مضموني بالنسبة لمعاهدة للمواد الانشطارية ونزع السلاح النووي. لم يكن هذا هو واقع الحال. فضلاً عن ذلك، من الصعب في هذه المرحلة أن نرى حدوث تقدم في "الخطوات الثلاث عشرة" بشأن نزع السلاح النووي التي اتفقت عليها الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتوجد إشارات مقلقة تدل على تراجع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالنسبة لقضايا معينة. وتعتقد جنوب أفريقيا اعتقاداً راسخاً أن التعهدات التي قطعت في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار والالتزامات المنبثقة عنها يجب احترامها والوفاء بها.

نرحب بالدلالة على استعداد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتخفيض ترسانتهما النووية إلى حدود أقل، ولكننا قلقون من ربط هذا التخفيض بإلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. فهذه المعاهدة لا تزال مهمة في صون وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي وكأساس لمزيد من تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وقد يكون لإلغاء المعاهدة نتائج خطيرة بالنسبة لمستقبل

الحديث. إلا أن القول إن نتيجة مفاوضات الفريق المخصص المعني باتفاقية الأسلحة البيولوجية حول بروتوكول لتقوية تنفيذ هذه الاتفاقية كانت مخيبة للآمال ليس كافيا للتعبير عن مدى إحباط جنوب أفريقيا. فخطر استخدام مرض كسلاخ للحرب والإرهاب لا يزال مسألة تثير قلق جنوب أفريقيا، شأنها في ذلك شأن ضرورة مكافحة المرض وتأثيره الموهن على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما أفريقيا. ولذلك كان التزامنا أثناء المفاوضات يتمثل في كفالة تقوية تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية وكان هدفنا المشترك هو تقوية منع الخطر الذي تشكله الأسلحة البيولوجية.

ومن الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي ككل إجراء يلزم فيه نفسه بتقوية قواعد مكافحة استحداث هذه الأسلحة الذميمة وإنتاجها وتكديسها واستعمالها. ولا تزال جنوب أفريقيا ترى هذه المسألة عنصرا أساسيا في هيكल الأمن الدولي، ولا تزال مقتنعين بأن تحقيق هذا الهدف ممكن. والمخاوف التي أعرب عنها في اجتماعات الفريق المخصص لاتفاقية الأسلحة البيولوجية التي عقدت في تموز/يوليه - آب/أغسطس لا يزال يمكن تناولها على نحو مرض.

ونرحب بالتقدم الذي أحرز في سياق اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك كونها أصبحت عالمية. ونلاحظ أيضا ما أحرزته جميع الدول الحائزة لأسلحة كيميائية من تقدم في تدمير هذه الأسلحة، وخاصة الدول التي حققت أو تجاوزت مستوى التدمير المنصوص عليه في الاتفاقية. ويشجعنا أيضا النشاط المحدد لبرنامج التدمير الذي ينفذه الاتحاد الروسي. ويجدونا الأمل أن يتمكن الاتحاد الروسي، بمساعدة الدول الأطراف التي في وسعها تقديم المساعدة، من الوفاء بجميع مواعيد التدمير النهائية المستقبلية المحددة بالاتفاقية.

الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، يبين إنجازات المؤتمر، لا سيما التوصيات الواردة في برنامج العمل. ويؤكد مشروع القرار أيضا القرارات السابقة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تقدمت بمشاريعها جنوب أفريقيا واليابان، ويحل محلها.

كان النجاح الآخر هو الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وقد عقد الاجتماع في نيكاراغوا مؤخرًا. ولا تزال اتفاقية الألغام المضادة للأفراد تحدد معايير جديدة في ميدان نزع السلاح؛ وقد صدق على الاتفاقية أو انضم إليها في أقل من أربع سنوات ١٢٠ دولة، وهذا إنجاز يفوق كل الإنجازات السابقة. ويجري بسرعة التخلص من مخزونات الألغام المضادة للأفراد؛ وتتناقص أعداد ضحايا الألغام، بينما يستمر تمويل برامج الأعمال المتعلقة بالألغام. فضلا عن ذلك، فإن للقاعدة الدولية التي وضعتها الاتفاقية تأثيرا عالميا، بالنظر إلى أنه اختفى تقريبا الاتجار بها وتناقص إنتاجها إلى حد كبير.

والطبيعة الشاملة للشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني في إيجاد الاتفاقية جرى الحفاظ عليها وتدعيمها من خلال برنامج العمل بين الدورات وآلياته. والآن، سيتلقى هذا العمل المساعدة من قرار إنشاء وحدة لدعم التنفيذ ستكون لها فائدة كبيرة جدا للبلدان النامية المتضررة من الألغام، وكذلك بلدان أخرى لديها عدد صغير من الموظفين المدربين أو ليس لديها أي موظفين مدربين. فضلا عن ذلك، ستوفر هذه الوحدة مكان توثيق مركزيا ومرجعا لجميع الأنشطة المتعلقة بالاتفاقية، مما يحافظ على المعرفة المؤسسية ويوفر دعما أساسيا مستداما لعملية التنفيذ.

وتبرز الأحداث الأخيرة الخطر الذي تشكله الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية على المجتمع

حساسة. إضافة إلى ذلك، تؤيد عملية للنظر بسرعة في وضع بروتوكول إضافي يتناول المتفجرات المتخلفة من الحرب.

إن عجز مؤتمر نزع السلاح عن القيام بعمل مضموني في السنوات الأخيرة، وحقيقة أن معظم قرارات اللجنة الأولى لا تحظى بدعم جميع الدول الأعضاء، وأن أعمال هيئة نزع السلاح كثيرا ما يجري تجاهلها، كلها أسباب تدعو للقلق. ويتمثل جزء من المشكلة في أن آليات نزع السلاح هذه أنشئت قبل ٢٣ عاما تقريبا ولا تعكس واقع العصر. ومؤسساتنا وآلياتنا، وعضويتها وآثارها المالية وأساليب عملها بحاجة إلى إعادة تقييم وتجديد جديدين.

وعدم إحراز تقدم بالنسبة لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر سبب آخر من أسباب قلق وفد بلدي. وفي هذا الصدد، يكرر وفد بلدي ذكر تأكيد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠ على

”أهمية وإلحاحية إنجاز التوقيعات والتصديقات، دون تأخير ودون شروط، ووفقا للعمليات الدستورية، لبدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت“. (NPT/CONF.2000/28 (Parts I and II)، الصفحة ١٨)

ونناشد الدول الأعضاء التي لم توقع ولم تصدق على المعاهدة بعد أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن، خاصة الدول المحددة في المرفق الثاني للمعاهدة. ووقف جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى سيسهم في عدم انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبه، وفي عملية نزع السلاح النووي مما يؤدي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، وبالتالي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. وسنشارك في المؤتمر المعني بالمادة الرابعة عشرة من

تتعلق مخاوف حكومة بلدي، المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، أيضا بالنظم والتكنولوجيا اللتين يمكن أن تستخدماً في إيصال هذه الأسلحة. وهذا هو السبب الذي جعل جنوب أفريقيا تؤيد القرار المتعلق بالقذائف، الذي اعتمد في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، والذي أدى إلى إنشاء فريق خبراء حكوميين لينظر في مسألة القذائف من جميع جوانبها. ولا تزال جنوب أفريقيا مقتنعة أن انتشار القدرات على استحداث قذائف قادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل لا يمكن معالجته بفعالية إلا من خلال عملية متعددة الأطراف تسمح بأن تشارك جميع الدول مشاركة فعالة وجوهرية.

وتعلق جنوب أفريقيا أهمية على دور الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة بوصفها صكاً من صكوك القانون الإنساني الدولي. وتعتقد جنوب أفريقيا أنه ينبغي تجديد التركيز على الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة بوصفها صكاً هاما يمكن أن يتناول بفعالية مختلف الأسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وترى جنوب أفريقيا أن من المهم أن يتناول مؤتمر استعراض الاتفاقية مسائل من شأنها أن تحسن فعالية تنفيذ الاتفاقية بدلا من إعادة فتح البروتوكولات القائمة.

تود جنوب أفريقيا أن ترى توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية ليشمل مع البروتوكول الثاني المعدل. فضلا عن ذلك، ينبغي جعل آلية الامتثال للبروتوكول المعدل، استنادا إلى مبدأ التشاور والإيضاح والتعاون، منطبقة على الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها. وتسلم جنوب أفريقيا بالشواغل الإنسانية المتعلقة باستعمال الألغام عدا الألغام المضادة للأفراد وتود أن ترى عملية يستهلها مؤتمر الاستعراض للنظر في صك شامل معني بهذه الألغام يتضمن مسائل تتصل بإمكانية الكشف عنها وآليات التدمير الذاتي والتزويد بصمامات

الإرهابية ستكون له عواقب وخيمة على الأمن والسلم الدوليين. مرة أخرى يجدد وفدنا إدانته الكاملة لهذا الفعل الشائن ويقدم تعازيه للحكومة الأمريكية وللشعب الأمريكي وأسر الضحايا.

إننا نعتقد بأن جهود المجتمع الدولي لمكافحة مهددات الأمن والسلم الدوليين يجب أن تركز على الأولويات المتعلقة بترع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، وهي الأولويات التي حددتها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح عام ١٩٧٨ والتي أكدت على أن الأولوية القصوى يجب أن تعطى للسلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل ثم الأسلحة التقليدية. وجاء إعلان الألفية ليؤكد أهمية السعي لإزالة أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية لتعزيز هذا الطرح.

ويرى السودان في هذا الصدد أهمية الإسراع بعقد المؤتمر الدولي لإزالة الأسلحة النووية. كما تؤيد عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لترع السلاح، ونعرب هنا مجددا عن القلق إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء في مناقشات هيئة ترع السلاح حول جدول أعمال الدورة وأهدافها.

لقد استرعى انتباهنا ما جاء في البيان الافتتاحي للسيد وكيل الأمين العام لترع السلاح أمام هذه اللجنة عندما دق ناقوس الخطر بالإشارة إلى أن نفقات التسليح الدولية في ازدياد مطرد وبلغت العام الماضي ٨٠٠ بليون دولار. وهو ما عكسته أيضا تقارير الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولي. وتأتي هذه الزيادة في نفقات التسليح الدولية بالطبع على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من بلدان العالم النامية، وخاصة الأقل نمواً، والتي تتطلع إلى المساعدات الدولية لإزالة الفقر

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام وسنعمل من أجل كفالة أن يحقق المؤتمر هدفه المتمثل في تشجيع دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر.

لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بالعمل في هذه اللجنة وفي جميع محافل نزع السلاح وعدم الانتشار الأخرى لتحقيق الإزالة التامة لجميع أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها والحد من أعداد الأسلحة التقليدية إلى أدنى حد لازم للدفاع عن النفس.

السيد بخيت (السودان): أود في البداية أن أضـم صوتي إلى الذين سبقوني في تهنئـتكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى لهذا العام، كما نهنئ السادة أعضاء المكتب على انتخابهم. ونثق في أن خبرتكم الثرة في مجال نزع السلاح ستقود أعمال هذه اللجنة إلى النتائج التي نتطلع إليها جميعاً. كما أود أن أتهنئ هذه السانحة لأشيد بسلفكم السفير مايا تان، سفير ميانمار على النتائج التي تحققت إبان رئاسته للجنة العام الماضي. كما لا يفوتني أن أشيد بالبيان الافتتاحي الذي قدمه السيد دانابالا، وكيل الأمين العام لترع السلاح، وجهوده التي ظل يبذلها لترع السلاح وتعزيز دور الإدارة في هذا الصدد.

تتعقد أعمال اللجنة الأولى هذا العام وسط تطورات وتحديات خطيرة على صعيد الأمن الدولي ونزع السلاح ومراقبة التسليح الدولي. فالعمل الإرهابي والإجرامي الذي وقع يوم ١١ أيلول/سبتمبر الماضي وأودى بحياة الآلاف من الأبرياء يتطلب منا كأسرة دولية أن نعزز من العمل الدبلوماسي الجماعي لمكافحة الإرهاب الدولي بكافة صوره وأشكاله. كما يتطلب بذل المزيد من الجهود الدولية لترع السلاح، وخاصة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، خاصة وأن وقوع مثل هذه الأسلحة في أيدي المجموعات

على المدنيين. وكان السودان من أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقية وشاركت في جميع مؤتمرات المراجعة، التي كان آخرها مؤتمر الدول الأطراف في ماناغوا في أيلول/سبتمبر الماضي. ويؤكد السودان مجددا التزامه بروح ونص الاتفاقية. ونأمل في هذا السياق أن تحظى جميع الدول الموقعة على الاتفاقية بمعاملة متساوية عندما يتعلق الأمر بالمساعدات لإزالة الألغام وتأهيل الضحايا وذلك بعدم التركيز على مناطق جغرافية معينة دون أخرى.

إن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في المناطق الجغرافية المختلفة من العالم يعزز من توطيد أركان السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الإطار انضم السودان للجهود الأفريقية التي أثمرت عن إنشاء اتفاقية بيلندابا. ويؤيد السودان في هذا الصدد الجهود التي تبذل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إن المجتمع الدولي مطالب بممارسة الضغوط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، خاصة وأن هذا مطلب عبرت عنه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي خلال مؤتمر المراجعة السادس لعام ٢٠٠٠، والذي أكدت وثيقته الختامية على أهمية انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم الانتشار النووي تحت نظام الضمانات الشاملة.

إننا نشاطر الأسرة الدولية حرصها على مبدأ الشفافية في مجال التسلح بوصفه إحدى وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين. ولكننا نؤكد في ذات الوقت بأن، سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لا زال يفتقر للشفافية المطلوبة، ولا بد من توسيعه ليشمل أسلحة الدمار الشامل. والسجل لا يراعي الوضع الخطير في الشرق الأوسط، حيث تستمر إسرائيل في تكثيف ترسانتها العسكرية من أحدث الأسلحة المتطورة وتستخدمها الآن على مشهد من العالم ضد المدنيين الأبرياء العزل في فلسطين. بما في ذلك النساء والأطفال.

والتخلف، وتحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في سد الثغرة الاقتصادية بين الدول المتقدمة النمو والبلدان النامية.

يرحب السودان بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، الذي انعقد في تموز/يوليه الماضي. لقد أرسى مشروع برنامج العمل حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من خلال الإجراءات المختلفة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية وآليات المتابعة أساسا صلبا للمجتمع الدولي وخطوة أولى نحو الانطلاق بمجدبة لمحاربة خطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. ويتطلب تنفيذ برنامج العمل تحركا مكثفا من الدول الأعضاء والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، وذلك باتخاذ خطوات بناءة لتحقيق الأهداف والبرامج المنصوص عليها في هذا البرنامج.

ويود وفدنا في هذا السياق أن يعبر مجددا عن الأسف لخلو برنامج العمل من الالتزام الواضح من الدول الأعضاء بتصدير السلاح للحكومات فقط، وهو مطلب نادى به وفد بلادي خلال مؤتمر تموز/يوليه الماضي ونادت به كافة الدول الأفريقية بحسبان أن القارة الأفريقية من أكثر القارات المتضررة من انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في أيدي الجماعات الإرهابية التي تهدد السلم والأمن في القارة. ويرى السودان أن عدم تضمين هذا الالتزام في الوثيقة يشكل ثغرة واضحة ستفتح الطريق أمام المزيد من الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة في أفريقيا التي تعاني من النزاعات، والتي تلعب فيها حركات التمرد الإرهابية الدور الأساسي في الإخلال بالأمن والسلم في القارة.

يؤيد السودان بوصفه إحدى الدول الأفريقية المتأثرة بخطر الألغام الأرضية كافة الجهود الدولية الرامية للقضاء على الألغام الأرضية في ظل الخطر الإنساني الذي تشكله

في ذلك اليوم المأساوي، ونعتبرها اعتداءات على كل شعوب العالم. وقد تأثرت فترويا ذاتها إذ كان لها مواطنون عدة ضمن ضحايا الاعتداء على البرجين التوأم.

ومثلما أن عيون العالم تسمرت على تلك الأحداث المريعة، سينصب اهتمام المجتمع الدولي على نتائج العمل الذي تنجزه اللجنة الأولى. وستكون مهمة اللجنة، التي نحن جزء منها، هي تحقيق ودعم السلام ونزع السلاح والأمن الدولي في هذه الأوقات العصيبة. فعلينا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن نعمل بثبات وأن نتضافر جهودنا جميعا لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بإنهاء الصراعات الدولية ومواجهة التهديد الذي يمثله استخدام أسلحة الدمار الشامل، وإنفاذ القانون الدولي ومنع انتهاك أهم قواعده. وينبغي أن يكون هدفنا في هذا المجال هو أن نجح في توجيه الأمم المتحدة صوب تعزيز نهج يقوم على التعاون الدولي الذي يقود إلى منع الصراعات وتحديد القدرة على الاستجابة للطوارئ الإنسانية التي تنجم عنها.

ويرى وفدي أن الأمن موضوع لا يتصل بالسلم والأمن الدوليين فحسب بل يشمل سلسلة عناصر في إطار متعدد القطاعات يشمل بالإضافة إلى الأمن الالتزام بتعزيز الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان ومحاربة الجريمة والمخدرات غير المشروعة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الكلية، بأسلوب متجانس. وفيما يتعلق بجدول أعمال اللجنة فإننا نلاحظ بقلق أن الإرادة السياسية أو القدرة على الوفاء بالالتزامات التي قطعناها في المعاهدات والاتفاقات الدولية، لا وجود لها دائما في قضية نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وهذا واحد من أهم التحديات التي تواجهنا: الوفاء بالالتزامات التي قطعناها الدول في القرارات التي نتخذها.

إننا لسنا أعضاء في مؤتمر نزع السلاح، ومع ذلك نتابع باهتمام ما يجري في هذا المنبر التفاوضي الوحيد لترع السلاح. ونعبر هنا عن الأسف لاستمرار المؤتمر في الفشل في الاتفاق على جدول أعماله. كما نؤكد على أهمية التزام الدول الأعضاء وخاصة الدول الخمس النووية في الدخول في مفاوضات جادة بهدف إزالة الأسلحة النووية.

في الختام نؤكد لكم على استعداد وفد السودان للتعاون معكم سعيا للتوصل لتوافق في الآراء حول البنود المطروحة على اللجنة بما يخدم أغراض وأهداف نزع السلاح.

السيد الكالاي (فترويا) (تكلم بالاسبانية):

اسمحوا لي سيدي مرة أخرى أن أؤكد من جديد أحر تهاني وفدي لرؤيتكم تترأسون أعمال هذه اللجنة، كما ذكرنا يوم انتخابكم. وبصفتي نائبا للرئيس، أود أن أؤكد من جديد استعدادي الكامل للمساهمة في نجاح عملنا بقيادتكم، خاصة في الوقت الذي تعمل فيه ظروف تاريخية على تشويه احتمالات السلم والأمن الدوليين، وجعل هذه اللجنة ممتدى يتسم بأهمية بالغة لاستمرار عملنا.

ويؤيد وفدي تأييدا تاما بيان وفد شيلي الذي تكلم باسم مجموعة ريو ليوضح الموقف في منطقتنا. غير أنني أغتنم هذه الفرصة لعرض موقف حكومة فترويا ولتأكيد الجوانب الأساسية للعمل الذي سنقوم به خلال المناقشة في اللجنة الأولى.

وأبدأ بالقول إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أثارت المجتمع الدولي. وبلدي كغيره من البلدان أدان إدانة قاطعة الأعمال الإرهابية ضد نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا فهي أعمال هزت أركان العالم. ونعرب في هذا الصدد عن تعازينا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولأسر الضحايا وعن تضامننا معها. فنحن ندين أي أعمال من قبيل ما وقع

ونؤيد كذلك وضع صك قانوني ملزم تلزم به الدول العسكرية أنفسها إلزاماً قاطعاً بالألا تستخدم أسلحة نووية أو تهدد باستخدامها ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية أطراف في معاهدة عدم الانتشار. وبما أن بلدي طرف كامل في معاهدة تلاتيلولكو وبروتوكولاتها فهو يؤيد الضمانات بعدم استخدام أسلحة نووية ضد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ولدينا أيضاً في جدول أعمال اللجنة الأولى الموضوع البالغ الأهمية وهو الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تزيد حدة الصراعات بين الدول وتهدد الأمن الجماعي والفردى في بلداننا. فعلياً أن تتصدى لهذه القضية باعتبارها مسؤولية مشتركة، على أساس التعاون الدولي، بغية اعتماد تدابير للقضاء على هذا النشاط غير المشروع. ونحن في هذا الصدد نؤيد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وهو الذي عقد في تموز/يوليه المنصرم.

وفيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد فمن دواعى غبطة فتزويلا البالغة أن تلاحظ إحراز التقدم في تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وأبدى بلدي التزامه بتحقيق أهداف الاتفاقية بأن اشترك في عملية إزالة الألغام الجارية في بلدان أمريكا الوسطى، التي عادت على سكان المناطق التي كانت مزروعة بالألغام بفوائد هامة. وتشارك فتزويلا بالخبراء العسكريين في هذه الأنواع من الأنشطة وفي برامج التدريب التي تنفذ في بلدان مختلفة، ويشمل ذلك حلقة دراسية عن تدمير الألغام عقدت في الأرجنتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

ونود توضيح أن الألغام التي لم تتم إزالتها تظل نكبة يومية في البلدان التي شهدت فترات من الصراعات، ونؤيد تأكيد قلقنا إزاء المناطق التي لا تزال تستخدم فيها الألغام

وقد أبرزت فتزويلا نزع السلاح في ديباجة دستورها لعام ١٩٩٩ باعتباره المبدأ الأساسى في سياستها الخارجية. ويولى رئيس جمهورية فتزويلا البوليفارية، السيد هوغو شافيز فرياس، أهمية خاصة لهذه القضية في شتى المحافل الدولية. بل إنه أعاد بالأمس فقط في بيان في قصر الأمم في جنيف تأكيد اقتراحه الذي قدمه في محافل أخرى للأمم المتحدة، وهو تخفيض الإنفاق على الدفاع بنسبة ٥٠ في المائة حتى يمكن استخدام الموارد التي يحررها هذا التخفيض في النهوض بالتنمية الاجتماعية.

كذلك فالشفافية في الإنفاق العسكري هدف من أهداف بلدي، ونحن نسعى إليه تدريجياً بغية الامتثال للقرار ٤٣/٥٤ الذي يدعو إلى جمع المعلومات الموضوعية عن القضايا العسكرية، بما في ذلك الشفافية في الإنفاق وفي سجل الأسلحة التقليدية.

ويؤيد بلدي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى مناطق العالم على أساس اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة ووفقاً للالتزامات المتعهد بها في كل منطقة. وتؤيد فتزويلا عقد مؤتمر دولى للحد من الأخطار النووية، فهذه مبادرة ترمي إلى تحديد سبل ووسائل التوصل إلى القضاء على الأسلحة النووية في المستقبل القريب، وفق ما اتفق عليه في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ومن شأن هذا أن يكون إسهاماً في وضع تدابير بناء الثقة.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فإنني أشير إلى أن حكومتى تتخذ الخطوات اللازمة للتصديق على ذلك الصك. ويعزى التأخير في ذلك بصفة أساسية إلى عملية الإصلاح والتغيير الهيكلي الجارية في بلدنا. غير أن هذا الأمر من أولويات السياسة الخارجية لبلدي ولجميعتنا التشريعية.

أهداف اللجنة بالنسبة للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ونكرر أملنا في أن تتمكن في هذه الألفية الجديدة من بناء عالم يسوده السلام والتضامن.

السيد فايسلر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأن أتمنى لكم كل نجاح في مساعيكم. وأؤكد لكم الدعم الكامل من وفد بلادي لكي تكمل أعمال اللجنة بالنجاح، وبخاصة في هذه الأوقات الصعبة. وأود كذلك أن أهنئ بلدكم على التزامه الكبير بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأعرب عن تهانتي كذلك لأعضاء المكتب الآخرين. ولا يفوتني أن أشكر الرئيس السابق على التزامه، والسيد دانابالا والفريق الذي يعمل معه في الأمانة العامة على دعمهم لأعمال اللجنة.

إن الهجمات الإرهابية يوم ١١ أيلول/سبتمبر، التي أصابت قلب الولايات المتحدة وإن كانت موجهة في الواقع إلى القيم العالمية للعدالة والحرية والديمقراطية، بينت هشاشة السلم والأمن الدوليين. وشجبت حكومة بلادي أعمال العنف هذه وشاركت بلادي بأسرها في مظاهرات إعراباً عن الحزن وتعاطفاً مع الضحايا. واليوم، أكرر الإعراب عن هذه المشاعر للولايات المتحدة حكومة وشعباً. ويجب أن تسترشد جهودنا بالتضامن والحوار والتصميم على الصعيد الدولي بغية استعادة العدالة والقضاء على آفة الإرهاب الدولي. وبلادي على أتم الاستعداد لدعم هذه الجهود.

لقد أثبتت الهجمات الإرهابية في الشهر الماضي أن بيئة السلم والأمن الدوليين تغيرت في السنوات القليلة الماضية. فالصراعات الداخلية التي تلعب فيها الأطراف من غير الدول دوراً متزايداً تستكمل الصراعات الدولية التقليدية، إن لم تحل محلها. وعلاوة على الإرهاب، حدثت تطورات هامة أخرى تشمل انتشار الجريمة المنظمة وجرائم الحاسوب وغيرها. وفي هذه البيئة الجديدة، من الملح أن ندرس من جديد النظام الدولي وأن نضع حلولاً جديدة

أسلحة للقتال، ونأمل أن تتمكن من حظرها نهائياً. ويرى بلدي أن المساهمات المالية أساسية لتنفيذ برامج إزالة الألغام في شتى أنحاء العالم، ولا سيما منطقتنا، حيث نرى أنه من المهم التنويه بأنشطة التمويل التي تقوم بها بلدان أطراف في الاتفاقية ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية. فهذه الأنشطة تتطلب زيادة مطردة في الموارد التقنية والمالية والبشرية التي ينبغي أن يدعمها المجتمع الدولي بسخاء.

ويرى بلدي ضرورة تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، وذلك باتخاذ التدابير المناسبة لإرساء نظام تحقق متعدد الأطراف، فذاك أمر تأخر سنوات طويلة. ومن الأهم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نسعى إلى القضاء الكامل على التهديد الذي تمثله هذه الأسلحة المربعة لجميع البشر.

وتؤكد بلادي من جديد موقفها الواضح إزاء هذه المسألة. وأطالب قادة العالم مرة أخرى بتنفيذ المبادئ التي نص عليها إعلان الألفية. وكما ذكرت قبل ذلك، تعتقد حكومة بلادي أنه يجب تخفيض مصروفات الدفاع وأن يستثمر العائد في رأس المال البشري - التعليم والإسكان والصحة والعمالة والبيئة والعدالة - وبخاصة في أفقر بلدان العالم. فإن لم تحسم هذه المشاكل من خلال الالتزامات التي قطعها رؤساء الدول والحكومات يمكن أن تنشب الصراعات ويحدث الظلم، مما يمكن أن يؤدي إلى عواقب دولية. وطريقنا الوحيد لحسم هذه المشاكل يمر عبر احترام الالتزامات. ومن ناحية أخرى، يمكن للعنف والشرور الأخرى أن تسفر عن حالات خطيرة في جميع أنحاء العالم. ولهذا، تتحمل اللجنة أيضاً مسؤولية اتخاذ تدابير ضد ما يهدد الأمن، بغية الإسهام في السلام والوثام بين الدول.

ويجب أن يكون هدفنا إرساء أسس عالم أكثر أماناً وسلاماً ورخاءاً لبني البشر أجمعين ولأجيال المستقبل. ويؤكد وفد بلادي من جديد أنه سيتعاون تعاوناً تاماً من أجل تحقيق

الثلاثة من جهود فيما يتعلق بالقضايا الإجرائية بثت فينا بعض الأمل في إمكان استئناف العمل الموضوعي. ومؤتمر نزع السلاح هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لإجراء مفاوضات الحد من الأسلحة ونزع السلاح. ولا بد أن يضطلع بدوره في إطار التحديات الجديدة التي يواجهها إرساء السلم والأمن الدوليين. وكان من الخطوات الكبرى في هذا الاتجاه استئناف المفاوضات بشأن فرض حظر على إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض عسكرية وتفتيش دولي على مرافق إنتاج المواد الإنشطارية والمخزون منها، وذلك سيمنع استخدام هذه المواد في الأغراض غير الملائمة.

وفيما يتعلق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، يسر سويسرا التقدم المحرز منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وهي واثقة بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومقرها لاهاي، ستتمكن من مواصلة أعمالها دون قيود. وتشارك بلادي في تنفيذ الاتفاقية على نحو أكثر فعالية. غير أنه لا تزال هناك تحديات ضخمة. أولاً، لا يمكن تحقيق القضاء على الأسلحة الكيميائية إلى أن تصدق جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي على الاتفاقية؛ ولذلك، أطالب جميع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وفضلاً عن ذلك، لا يشكل المخزون من الأسلحة الكيميائية خطراً دائماً على البيئة والسكان فحسب، بل أيضاً مصدراً محتملاً لتزويد الجماعات الإرهابية بالأسلحة ضمن جهات أخرى. ولهذه الأسباب وغيرها، تنوي حكومة بلادي أن تعزز بقوة إسهامها في تدمير الأسلحة الكيميائية المكدسة في روسيا. وفضلاً عن ذلك، وضعت سويسرا تحت تصرف السكان المهنيين - في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية - معدات للحماية ومختبرات للتحليل متنقلة لاستخدامها عند وقوع حوادث كيميائية.

بعد ست سنوات من الجهود الدبلوماسية والعلمية، في ظل الرعاية القديرة للسفير توث، ممثل هنغاريا، وصلت

ومعقولة لكي نكفل السلم والأمن العالميين وأن نظل مدركين في نفس الوقت أن المهمة التي تنتظرنا ستكون طويلة ومضنية.

وينطبق ذلك أيضاً على مهام اللجنة الأولى ذات الصبغة التقليدية الأكبر، وإن كانت من المهام الجوهرية، وهي الجهود الرامية إلى منع الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح فيما يتعلق بكل من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. وقد كان التقدم ضئيلاً في هذين المجالين مؤخراً. والسؤال الجوهرية هو ما هي الإسهامات التي يمكن أن يقدمها منع الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح لمكافحة التهديدات الجديدة، كالإرهاب الدولي؟ وترى حكومة بلادي إن من الضروري بصفة خاصة بذل جهود فعالة وضخمة ومتعددة الأطراف لتوطيد الصكوك الموجودة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وإنشاء نظم لتحديد الأسلحة ونزع السلاح تتسم بالشفافية ويمكن التحقق منها. وهذه النظم تمنع، ضمن جملة أمور، حصول غير المرغوب فيهم على أسلحة الدمار الشامل والمعرفة التكنولوجية المتصلة بها. ويجب أن تُحبط الجهود الرامية إلى إبطال اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح وأن نكون أكثر قوة في تذكير الدول المارقة بالتزاماتها.

وعلى نحو أكثر واقعية وأكثر اتصالاً بأعمال هذه اللجنة بصفة خاصة، نطالب جميع الدول التي لم تصدق بعد على جميع اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح المتاحة لها، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وبدون أية شروط. وأطالب بصفة خاصة البلدان التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك.

للسنة الثالثة على التوالي ينهي مؤتمر نزع السلاح دورته السنوية دون أن يتمكن من إجراء مشاورات موضوعية. ورغم الجهود التي تستحق أقصى حد من الثناء والتي بذلها العديد من رؤساء المؤتمر، لم يكن من المستطاع الاتفاق على برنامج عمل، مع أن ما بذله المنسقون الخاصون

مبادرتنا. ونعرب عن ارتياحنا أيضا للاهتمام الذي قوبلت به الطبعة الأولى من الدراسة الاستقصائية عن الأسلحة الصغيرة. ويجري العمل حاليا في المرحلة التحضيرية للعدد الثاني من هذه الحولية. والغرض منها هو تقديم معلومات وتحليلات موثوقة بشأن جميع جوانب مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومن المعلوم جيدا أن هذه الأسلحة تترتب عليها آثار مميتة على أساس يومي.

لقد عقد الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر في ماناغوا. وساهم هذا المؤتمر في تعزيز التقدم المحرز فيما يتعلق بعملية الاتفاقية وتنفيذها. ويعرب بلدي عن امتنانه لحكومة نيكاراغوا للطريقة الممتازة التي نظمت بها المؤتمر، مما يسهل لنا الحصول على فهم أفضل للمشاكل المتصلة بالقضاء على هذه الأسلحة في أمريكا اللاتينية.

وتكفل الآلية المؤسسية المرنة والابتكارية التي أنشئت بموجب هذه الاتفاقية إقامة تعاون دولي فعال في ميدان الأعمال المتعلقة بالألغام. وفي هذا السياق، يرحب بلدي بالقرار الذي اتخذ في ماناغوا بإنشاء وحدة لدعم التنفيذ في مركز جنيف الدولي لترع الألغام المضادة للأفراد. وتتمثل مهام الوحدة في تقديم الدعم، على المستويين الموضوعي والسوقي، للأعمال المضطلع بها فيما بين الدورات.

ثمة مجالان آخران نعلق عليهما أهمية كبيرة في ميدان الألغام الأرضية المضادة للأفراد. الأول هو مساعدة الضحايا. وفي هذا المجال، دأب وفدي، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة الصحة العالمية وبخاصة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بتطوير مفهوم استراتيجي. والمجال الثاني هو تدمير المخزونات من الألغام المضادة للأفراد.

المفاوضات، التي عقدها في جنيف الفريق المخصص المؤلف من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بهدف وضع بروتوكول لتعزيز الاتفاقية، إلى طريق مسدود في الصيف الماضي. وإن تهديد الأسلحة البيولوجية. بما فيها الإرهاب البيولوجي، أصبح اليوم - أكثر من أي وقت مضى - مشكلة رئيسية للأمن الدولي.

ويتعين علينا أن نستخدم كل الوسائل، بما في ذلك الصكوك المتعددة الأطراف من قبيل بروتوكول التحقق، للحد من هذا التهديد أو إزالته، أيا كان منشأه وعلى أي مستوى كان. ويتعين على الأطراف الفاعلة الرئيسية أن تبذل جهودا مشتركة للقيام بذلك. ولن يكون هدف هذه الجهود تشديد حظر الأسلحة البيولوجية والقضاء عليها بصورة تامة فحسب، بل أيضا منع حصول جماعات الإرهابيين على تلك الأسلحة، وكذلك على الأسلحة الكيميائية والنووية. وستكون للمؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية، المقرر عقده في نهاية هذه السنة في جنيف، نظرة تطلعية وينبغي أن يهيئ الفرصة لتعزيز تلك الجهود، لا سيما بتثبيت الولاية الحالية للمفاوضات.

في تموز/يوليه من هذه السنة عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في نيويورك. ونرحب ببرنامج العمل الذي اعتمدته ذلك المؤتمر، والذي نعتقد أنه يتعين النظر إليه كبداية لعملية طويلة. ويسعى بلدي إلى تقديم مساهمة موضوعية في ذلك المؤتمر؛ واتخذنا، بالتعاون مع فرنسا، مبادرة لاقتفاء أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ووضع علامات عليها والاحتفاظ بسجلات لها.

ويسلم برنامج العمل بأهمية هذه المسألة ويوصي بإعداد دراسة بغية تقييم إمكانية وضع صك دولي بشأن هذه المسألة. ونشعر بالتشجيع إزاء هذه الخطوة الهامة لمواصلة

الشامل الأخرى أو التهديد باستخدامها تحت أي ذريعة. وبالتالي يجب السعي بشكل حثيث للقضاء على تلك الأسلحة، وذلك من خلال التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهذا الإعلان. ومن أهم الجوانب التي يجب أن تعبرها هذه اللجنة عناية خاصة هو عدم السماح بازدواجية المعايير والتلاعب بمصير الشعوب تحت مختلف التسميات والعبارات.

ففي الوقت الذي ينكر فيه البعض حق شعب في الدفاع عن كرامته وأرضه وحقه في تقرير المصير، فإنه يسمح للآخرين بتكديس واستخدام مختلف أنواع الأسلحة، ثقلها وخفيفها، ناهيك عن القيام بتزويد الطرف المعتدي بكافة أنواع الأسلحة وفتح المنشآت النووية أمامه للاستفادة من الخبرات في صناعة الأسلحة النووية.

لقد أكدت الجمهورية العربية السورية دائما حرصها على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهي تعرب عن قلقها العميق إزاء العقبة الكأداء التي تضعها إسرائيل في هذا السبيل لمنع إنشاء هذه المنطقة جرّاء رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويستمر رفضها حتى الآن، على الرغم من تنبّه المجتمع الدولي المتكرر إلى أن هذا الموقف الإسرائيلي المتعنت يلحق ضررا بالغاً بمصداقية وعالمية معاهدة عدم انتشار النووي، ويجول عمليا دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مهما حسنت نيات الأطراف الأخرى المعنية وتنوعت الأوراق والصيغ المطروحة.

وترى الجمهورية العربية السورية أن التدابير والترتيبات لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التي دعت إليها قرارات الأمم المتحدة تتطلب ما يلي. أولاً، انضمام إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة التي تمتلك منشآت ومخزوناً نووياً، إلى معاهدة عدم انتشار

وتتشرف سويسرا بانتخابها مقرراً للجنة الدائمة التي تعالج هذه المسألة.

سيُعقد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عام ١٩٨١ المعنية بأسلحة تقليدية معينة في نهاية السنة في جنيف. وسيهيئ فرصة لتقييم تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها فضلاً عن فرصة للنظر في الوسائل التي تمكّن من التقليل من الأضرار المفرطة أو الآثار العشوائية المترتبة على استخدام أسلحة تقليدية معينة وتقييم تلك الوسائل. وتعرب سويسرا عن سرورها للتقدم المحرز في الأشهر الأخيرة بفضل القيادة المستنيرة للرئيس المعين، السفير لوك سفير استراليا وأصدقاء الرئيس. ويوفر لنا هذا التقدم احتمالات زيادة استدامة العملية في المستقبل. وسأعود إلى هذا البند خلال المناقشة الموضوعية.

في الختام، لعلّي أُنحراً وأعرب عن الأمل في أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، بدلا من أن تثبط هممتنا، ستؤدي بالفعل إلى بعث حياة جديدة في عملنا، ومن ثم تساعد في تعزيز وضمان السلام والأمن الدوليين، في إطار العملية المتعددة الأطراف التي أُنبتت، رغم قصورها، أن بالمستطاع الاعتماد عليها.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): السيد

الرئيس، يسعدني أن أعبر لكم عن سرورنا لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة. كما يسرني أن أهنيء أعضاء مكتبكم على الثقة التي فازوا بها. وإننا على يقين بأن قدرتكم وخبرتكم الواسعة سوف تمكننا من إتمام أعمال اللجنة بصورة بناءة وناجحة. كما أود أن أشكر السيد دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على جهوده التي يبذلها لتنفيذ المهام الملقاة على عاتقه لإنجاح أعمال هذه اللجنة.

لقد أكد إعلان قمة الألفية في العام الماضي على عدم جواز تصنيع وتكديس الأسلحة النووية وأسلحة الدمار

على أولويات المجتمع الدولي بإزالة الأسلحة النووية بصورة تامة ووضع جدول زمني محدد لهذا الهدف.

ولقد أكدت محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها أن الخصائص الفريدة للأسلحة النووية، ولا سيما قدرتها التدميرية على إلحاق معاناة إنسانية تتجاوز كل الوصف، وقدرتها على إلحاق أضرار بالأجيال المقبلة، تجعلها بمثابة كارثة محتملة حسبما تقول المحكمة. فالقوة التدميرية للأسلحة النووية لا يمكن احتواؤها مكاناً أو زماناً، إذ لديها إمكانية تدمير كل حضارة وكل النظام الإيكولوجي لهذا العالم.

إن الجمهورية العربية السورية، ومن منطلق مبادئ سياستها لتعزيز السلام والأمن الدوليين، ووفقاً لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وضمن المنظور العام لترع السلاح الكامل والشامل، لم تأل جهداً في تأييد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بترع السلاح. فقد أصبحت منذ عام ١٩٨٦ طرفاً في معاهدة عدم الانتشار النووي والتزمت بنظام الضمانات المنبثق عنها. وتؤيد الجمهورية العربية السورية قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥، المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"، وتدعو إلى اتخاذ خطوات عملية نحو وضع برنامج زمني محدد لإزالة الأسلحة النووية بصورة تامة، وفي ظل رقابة دولية فعالة.

والجمهورية العربية السورية تتابع باهتمام موضوع الشفافية في التسليح برمته. وفي هذا المجال، فإنها تؤكد على الرد الذي تقدمت به المجموعة العربية. وترى سوريا أنه من الضروري أن تأخذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الشواغل العربية بعين الاعتبار عند مناقشة هذا الجانب الهام من عمل الأمم المتحدة، بحيث يشمل سجل الأمم المتحدة

النووي، ووضع جميع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإزالة كامل مخزونها من الأسلحة النووية. ويشكل ذلك كله مطلباً لا بد منه من أجل إنشاء هذه المنطقة.

وثانياً، إن الأمم المتحدة هي الإطار المناسب لمباحثات جدية تتيح المجال لجميع الدول المعنية في الشرق الأوسط للعمل الجماعي من أجل إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. من جهة أخرى، تؤيد الجمهورية العربية السورية عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح بهدف مراجعة وتقييم تنفيذ نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح لعام ١٩٧٨، وبما يتيح فرصة لاستعراض أهم جوانب عملية نزع السلاح من منظور أكثر انسجاماً مع الحالة الدولية الراهنة، وتعبئة المجتمع والرأي العام الدوليين من أجل القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والحد من الأسلحة التقليدية وخفضها.

وفي الوقت الذي تؤيد فيه الجمهورية العربية السورية عقد هذه الدورة فإنها تؤكد على أهمية توفر الإرادة السياسية الصادقة لدى المجتمع الدولي لتنفيذ مقررات ونتائج الدورة الاستثنائية الأولى، وبما يوضح الطريق نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة. ونظراً لعدم توصل الدورتين الاستثنائيتين الثانية والثالثة حول هذا الموضوع الهام إلى توافق في الآراء، فإن الجمهورية العربية السورية تعتقد أن قيام الجمعية العامة باتخاذ قرار حول هذا الموضوع الهام بتوافق الآراء يعكس الرغبة الحقيقية لدى المجتمع الدولي في عقد هذه الدورة، وبالتالي أهمية تحديد أبكر موعد ممكن لعقدها. إن ما خلص إليه مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي عام ٢٠٠٠ يؤكد ضرورة أن تركز الدورة الرابعة المكرسة لترع السلاح

الأمين العام جايناثا دانابالا فيما يتعلق بأعمال اللجنة وفيما يتعلق بقضية نزع السلاح والأمن برمتها.

ويود وفدي في البداية أن يعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لميانمار يوم الثلاثاء بوصفه منسقاً لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. كما يود وفدي أن يعلق على بعض النقاط الأخرى.

أولا وقبل كل شيء، يود وفد بلادي أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في هذه المناقشة، في الإعراب عن إدانتنا الشديدة للهجمات الإرهابية الشنيعة التي ارتكبت في نيويورك وواشنطن العاصمة. كما نود أن نتوجه بعميق التعازي والمواساة إلى أسر ضحايا تلك الهجمات، وإلى شعب الولايات المتحدة وحكومتها.

بعد وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، لا مفر من أن تكون المخاطر الرهيبة الكامنة في استعمال أجهزة الدمار الشامل عالقة في أذهان الكثيرين. بل وربما كان من الممكن أن يفوق حجم الدمار بكثير أقصى ما يمكن أن نتخيله، وهو ما أشارت إليه مختلف الصحف في هذا البلد، لو كان الإرهابيون قد حملوا معهم على متن إحدى طائرات البوينغ ٧٦٧ التي اصطدمت ببرجي مركز التجارة العالمي رطلا واحدا من اليورانيوم.

وكان السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، من بين الذين ساورهم قلق عميق إزاء ما حدث. وقد قال في خطابه أمام الجمعية العامة يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر، إنه من الصعب تصور كيف يمكن أن تكون المأساة أكثر سوءا. واستطرد مؤكدا أن هناك الكثير الذي يمكننا القيام به للمساعدة في منع ارتكاب الأعمال الإرهابية في المستقبل بأسلحة الدمار الشامل. ووفد بلادي يؤيد رأيه تمام التأييد، ويؤمن بقوة بأن مناقشتنا ينبغي أن تركز على الجهود

أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، إضافة إلى أن يأخذ في الحسبان الوضع الحالي في الشرق الأوسط، واحتلال إسرائيل للأراضي العربية، وحيازتها للأسلحة النووية، وعدم إخضاع منشآتها النووية للضمانات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مقابل عدم امتلاك الدول العربية هذه الأسلحة.

ولقد ساهم وفد الجمهورية العربية السورية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة المنعقد في نيويورك من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١. وفي هذا المجال، يسرنا أن نرحب ترحيبا خاصا بالفقرات المتعلقة بحق الشعوب في الدفاع عن النفس، ومقاومة الاحتلال الأجنبي، وتقرير المصير. ويعتقد وفدي بأن خطط العمل التي تم تبنيها في المؤتمر هي خطوة في الاتجاه الصحيح على الرغم من أنها لم تلبّ كافة الطموحات والتطلعات التي كانت تصبو إليها جميع الوفود.

وفي الختام، فإن وفدي يؤكد لكم مرة أخرى استعدادنا للتعاون معكم في التوصل إلى نتائج مثمرة لعملنا في هذه اللجنة، بما يساهم في تحقيق هدفنا الأسمى في نزع السلاح النووي بشكل خاص والأسلحة الفتاكة الأخرى، بغية تخليص شعوبنا من ويلات الحرب المدمرة.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فيت نام) (تكلم بالانكليزية):

يود الوفد الفيتنامي أن يهنئكم يا سيدي على انتخابكم بالإجماع لرئاسة اللجنة الأولى. ونثق كل الثقة من أن اللجنة بقيادتكم ستتوصل إلى نتائج مثمرة للغاية. ونتوجه بالتهنئة أيضاً لأعضاء المكتب الآخرين. كما نشكر السفير ميا ثان، ممثل ميانمار، على إسهاماته في أعمال اللجنة بصفته رئيساً لها في الدورة السابقة. ونعرب عن عظيم تقديرنا للجهود المتضافرة والتفاني اللذين يبديهما وكيل

لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أحكام هذا النظام المهم. ومن المؤسف أن نلاحظ أن الدول النووية لا تزال حتى الآن غير مستعدة للوفاء بالالتزامات التي قطعتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، ومؤخراً في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وتود فييت نام أن تنضم إلى الوفود الأخرى في مطالبة الدول النووية بأن تنفذ دون مزيد من التأخير التدابير العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض، باعتبارها الخطوات الأولى على الطريق المؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

ومع ذلك، فما يشجعنا هو أننا ندرك أن الدولتين النوويتين الرئيسيتين تعهدتا أكثر من مرة بأن تجاهدا معا في العمل على تسريع وتيرة عملية ستارت، بهدف إجراء تخفيض جذري في مخزونائهما من الرؤوس الحربية النووية ومنظومات إطلاقها.

إلا أن بلدي ما زال يلاحظ بعين القلق الآثار السلبية المترتبة على استمرار المحاولات الرامية إلى استحداث ونشر منظومات مضادة للقذائف التسيارية، إلى جانب السعي الدؤوب للحصول على التكنولوجيات العسكرية المتطورة لنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وهذا الاتجاه يثير القلق لدى بلدان كثيرة، بما فيها بلدي، لأنه قد يطلق العنان لسباق تسلح آخر مكلف ومبذر ولا يقدر على ثمنه الجنس البشري ككل. ومرة أخرى، نود أن نؤكد على أن معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية هي حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي الدولي، وأن إلغائها ينطوي على نتائج خطيرة بالنسبة لسلام العالم وأمنه. وعليه، فإننا ندعو الدول الأطراف في المعاهدة أن تحترم سلامة المعاهدة وتمثل بالكامل لأحكامها.

ولعل الجمعية العامة تعلم أن فييت نام عرضت في الدورة الأخيرة لهيئة الأمم المتحدة لترع السلاح، باسم

التي ترمي إلى النهوض بالقضاء التام على أسلحة الدمار الشامل - والأسلحة النووية والبيولوجية بوجه خاص.

وفيما يتعلق بترع السلاح بصفة عامة، فإن فييت نام ظلت على مر السنين تؤيد بثبات المبادرات الإقليمية والدولية التي تستهدف القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل، وسوف نواصل القيام بذلك. وفي واقع عالمنا اليوم، فإن السياسات التي تعتمد على الردع النووي والاحتفاظ بترسانات ضخمة من الرؤوس الحربية النووية، سياسات خاطئة ولا مبرر لها تحت أي اعتبار. ويود وفد بلادي أن يؤكد هنا على ضرورة أن تضاعف الأمم المتحدة جهودها، كمسألة عاجلة وتعلق من نواح عديدة ببقاء الجنس البشري، لتعبئة المجتمع العالمي ليعمل جاهدا معا من أجل عالم خال من الأسلحة النووية والبيولوجية.

ولقد أُشير إلى أحد طرق القيام بذلك في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة، والذي اعتمده جميع رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المنظمة، وهو عقد مؤتمر دولي لتحديد السبل والوسائل الكفيلة بالقضاء على خطر أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. وقد آن الأوان للشروع في التحضير لهذا المؤتمر لضمان الخروج منه بنتيجة ناجحة.

وفي هذا الصدد، ترغب فييت نام في التأكيد على أن الضمان الأكيد ضد استعمال أسلحة الدمار الشامل هو الحظر التام لهذه الأسلحة. ونرى أن إبرام الأمم المتحدة اتفاقية لحظر الأسلحة النووية أمر طال انتظاره. ونعتقد أن أحد أهداف المؤتمر الدولي يجب أن يكون التوصل إلى اتفاق من نوع ما بشأن هذه الضرورة الحتمية.

وفي الصيف المقبل نعتزم عقد الاجتماع التحضيري الأول لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وسيكون ذلك الاجتماع فرصة

الوفود ومع مكتبكم، لنجعل اجتماعاتنا ومناقشاتنا مجزية ومثمرة كما نتوقع جميعا.

السيد أوردونيكيدزه (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لهذا المنصب الجليل، منصب رئيس اللجنة الأولى. إننا نعرفكم دبلوماسيا محنكا يتمتع بقدر عظيم من الهيبة في الأمم المتحدة. ونود أن نعرب عن أملنا في أن تتمكن اللجنة في ظل قيادتكم المستنيرة من التصدي بنجاح للمشاكل المدرجة في جدول أعمالها. ونود أيضا أن نهنئ سائر أعضاء المكتب.

تتعدّد الدورة الحالية للجمعية العامة في لحظة عصيبة تعرضت فيها الولايات المتحدة، إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لعمل من أعمال العدوان اقترفه الإرهاب الدولي، عمل وحشي بمعنى الكلمة ولم نشهد له نظير من قبل.

ونود أن نعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لأسر الضحايا الذين فقدوا أرواحهم. وقد كان لروسيا تجربة مباشرة مع الإرهاب. وهذا هو ما يجعلنا نفهم بوضوح مشاعر الشعب الأمريكي. وقد أكد رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير بوتين أن الشعب الروسي يشاطر الشعب الأمريكي آلامه تمام المشاركة، ويقدم دعمه إليه.

ويبين لنا الهجوم الإرهابي واسع النطاق الذي ارتكب ضد الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر المصدر الذي يأتي منه التحدي الحقيقي للأمن. ويتعين على جميع الدول المتحضرة أن تكافح مثل هذه التحديات، لا سيما في ضوء التهديد الذي يشكله احتمال لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل.

ونرى أنه ينبغي بذل جهود مشتركة امتثالا للاتفاقات الموجودة، بل وللبناء عليها، بغية كفالة سيادة

البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورقة من ١٠ تدابير تفضي إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وقد تجسدت مساهمتنا هذه، في ورقة العمل التي قدمها الرئيس والتي ستكون الأساس لصياغة مبادئ توجيهية بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز نزع السلاح النووي. ووفد بلادي يأمل مخلصا في أن يتسنى، في الدورة المقبلة هيئة نزع السلاح، الاتفاق على تلك التدابير، وتوليد قوة دفع جديدة في جهودنا المشتركة للقيام بواجبنا تجاه هذه المهمة العاجلة. وإحدى المهام الفورية الواردة في ورقتنا هي التمكين من دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بأسرع ما يمكن. وهناك عدة عقبات يلزم تخطيها، كما يلزم بذل جهود أكبر وأكثر تماسكا. ونحن نتطلع إلى عقد المؤتمر الذي تقرر له موعد آخر لتسهيل الوصول إلى هذا الهدف.

إن الإرهاب البيولوجي عبارة نسمعها كثيرا هذه الأيام في هذه المدينة بعد الأحداث المفجعة التي وقعت على بُعد بضعة أميال من هذه القاعة. وحتى لو كان ما نسمعه مجرد شائعات، فإن الحاجة تلمس الآن أكثر من أي وقت مضى إلى بذل جهود لتعزيز الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسُّمية. وفي هذا السياق، يأسف وفد بلادي لأن المفاوضات المتعلقة بوضع بروتوكول ينشئ للمعاهدة نظاما للتحقق والامتثال لم تكن ناجحة. ويحدونا وطيد الأمل في أن يتسنى في القريب العاجل حسم الخلافات واستئناف مفاوضات مثمرة بشأن هذا النظام، في مؤتمر الاستعراض المقبل.

في هذه الدورة التي تتعقد في سنة تموج بالاضطرابات نجد أن جدول أعمال اللجنة الأولى المتعلق بترع السلاح والأمن أكثر ازدحاما من أي وقت مضى. ونحن نشجعكم، سيدي الرئيس، على إشراك جميع الوفود في المهام التي تتسم أكثر من غيرها بطابع الاستعجال. وفيما يخصنا، فإننا نتعهد بأن نتعاون بالكامل مع سائر

النووي. إن ما نقترحه هو إجراء تخفيض جذري في عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية لدى روسيا والولايات المتحدة والوصول بذلك العدد إلى ٥٠٠ رأس حرب نووية لكل منهما بحلول عام ٢٠٠٨، وربما إلى مستويات أدنى فيما بعد. وعلى سبيل المقارنة، أذكر أعضاء اللجنة بأنه وفقا لأحكام معاهدة ستارت الأولى، من المفترض أن يخفض الطرفان ترسانتهما للأسلحة النووية الاستراتيجية إلى ٦٠٠٠ رأس حرب نووية بحلول عام ٢٠٠١. ونحن نتطلع إلى استجابة ملموسة من الجانب الأمريكي في إطار الحوار المكثف الذي بدأناه مع الولايات المتحدة بشأن القضايا المترابطة المتعلقة بالأسلحة الدفاعية والهجومية الاستراتيجية.

إن جدول أعمالنا الإيجابي في ميدان الأمن الدولي صريح ومفهوم. وهو يسعى إلى التوصل إلى سلام دائم ونزع سلاح حقيقي، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الجهود المشتركة والإسهام الحقيقي من كل دولة في النظام المشترك للاستقرار الاستراتيجي، مع صون وتعزيز الصكوك والمعاهدات والاتفاقات القائمة في هذا الميدان. ومن شأن المفهوم الروسي المتعلق بإيجاد نظام مراقبة عالمي في مجال عدم انتشار القذائف وتكنولوجيا القذائف أن يجعل بالإمكان حسم قضايا ملموسة ذات صلة بالأمن الدولي من خلال التفاعل البناء، مع تعزيز - بدلا من تدمير - كل المنجزات الإيجابية التي تحققت في هذا المجال في السنوات الأخيرة.

وفي حوارنا مع الدول الأخرى، نواصل اتباع سياسة تستهدف زيادة الاستفادة بشكل فعال من إمكانيات الأمم المتحدة، ولا سيما الإمكانيات التي تتيحها العلاقة القائمة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ونشير في هذا الصدد إلى المقترح الروسي الذي يدعو إلى بدء عملية مشاورات حول القضايا المتصلة بالاستقرار الاستراتيجي بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ودائمي العضوية في مجلس الأمن، بغية كسر الجمود الذي يعترض الطريق المؤدي إلى نزع

القانون على الصعيد العالمي. واتسم القرن المنصرم بأنه قرن حروب وأعمال إبداعية، وسباق للتسلح وجهود لترع السلاح، ونشوب صراعات خطيرة ونجاح في تسوية بعضها. وتم إنجاز الكثير من العمل، لا سيما في السنوات الأخيرة لإنشاء نظام عالمي يقوم على أساس الأمن المتكافئ، والمسؤولية المشتركة، والتعاون بين جميع الدول. إلا أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به إذا أردنا أن يخلف عقود المواجهة النووية والتوتر العالمي عصر يسوده نزع السلاح الحقيقي، والاستقرار الاستراتيجي، والشراكة البناءة.

ومما لا شك فيه أن أولويات السياسة الخارجية لروسيا تكمن في ميدان أيديولوجية نزع السلاح. وبعد أن صدقت روسيا على عدد من الصكوك الأساسية لترع السلاح - تشمل معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) والمجموعة المتكاملة من الترتيبات المتعلقة بتلك المعاهدة والموقعة في نيويورك في عام ١٩٩٧، بما في ذلك الترتيبات المتصلة بمعاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - أكدت روسيا بالأفعال وليس بمجرد الأقوال تعهدها باحترام التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. ونحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذونا. وتؤيد روسيا نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. ونود أن نؤكد على حقيقة أن ذلك المؤتمر قد بين بوضوح أن معاهدة عدم الانتشار لا تزال تشكل أهم آلية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهي أيضا نموذج للتفاعل بين أعضاء المجتمع الدولي، ومثال للدبلوماسية المتعددة الأطراف والفعالة.

وتدرك اللجنة تمام الإدراك المبادرات التي طرحها رئيس الاتحاد الروسي السيد بوتين في ميدان نزع السلاح

محددة يمكن أن تشكّل الأساس الذي يقوم عليه اتفاق شامل لمنع نشر أو استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي. وعرض الوزير مقترحا جديدا يدعو إلى إعلان وقف اختياري لنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي إلى أن يتم التوصل إلى ذلك الاتفاق. ونحن مستعدون لإجراء مناقشة صريحة حول كيفية تحريك المفاوضات بشأن هذه القضايا الهامة.

وثمة قضية أخرى ذات أولوية بالنسبة لروسيا في الدورة الحالية ألا وهي كفالة الأمن في مجال المعلومات على الصعيد الدولي. وكان الدافع وراء المبادرة الروسية في هذا المجال هو الحاجة إلى أن يتم على الصعيد الدولي تحديد الأخطار الحقيقية التي تهدد الاستقرار والأمن الدوليين نتيجة للتطورات الناجمة عن مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية العالمية التي تتصل بتكنولوجيا المعلومات الجديدة، والحاجة إلى القضاء على هذه الأخطار.

وفي هذا السياق، ستعرض روسيا في هذه الدورة نسخة مستكملة من القرار المعنون "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي". ويحدونا الأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء، كما جرى في السنوات الماضية.

وتؤيد روسيا أيضا إنشاء آلية فعالة للتحقق تابعة لاتفاقية الأسلحة، في شكل بروتوكول ملزم قانونيا. وينبغي استمرار المفاوضات بشأن هذا الموضوع على أساس متعدد الأطراف.

أما بالنسبة لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ لحظر استخدام الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية، فإن روسيا سحبت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ التحفظات التي أبدتها الاتحاد السوفياتي من قبل فيما يتعلق بهذه الوثيقة. ونود أن نشجع

السلاح النووي الحقيقي. كما نوجه أنظار اللجنة إلى المبادرة التي طرحها رئيس الاتحاد الروسي في قمة الألفية فيما يتعلق بضمان توفير إمدادات الطاقة اللازمة للتنمية المستدامة للبشرية جمعاء، وإيجاد حل جذري للمشاكل التي تنجم عن انتشار الأسلحة النووية والمشكلة الخاصة بتحسين البيئة العالمية. ويجري حاليا بالفعل بذل الجهود لتنفيذ هذه المبادرة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن نرحب بتلك الجهود.

ولا يسعني في هذا السياق إلا أن أنوه بدور وأهمية معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، التي كانت ولا تزال تشكل عصب نظام الاستقرار الاستراتيجي. وقد أعيد التأكيد بوضوح أيضا على ضرورة صون وتعزيز هذه المعاهدة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠.

وفي الدورة الحالية للجمعية العامة، سيقوم وفد روسيا إلى جانب وفديّ بيلاروس والصين، مرة أخرى، بتقديم مشروع قرار جديد بشأن صون وتعزيز معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية. وإذ نفعل ذلك، فإننا سنثبت الحاجة إلى زيادة تعبئة جهود المجتمع الدولي من أجل منع تقويض النظام الحالي لمعاهدات واتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وغنيّ عن القول إنه يتعيّن على المجتمع الدولي أن يتطلع إلى المستقبل وبمضى قدما صوب وضع أطر جديدة للعلاقات الاستراتيجية. إلا أنني أودّ أن أقول - على سبيل الجواز - إنه لا ينبغي لنا أن نهدم البيت الذي نعيش فيه في أمان قبل أن يتيسر لنا بناء بيت جديد. وفي البيان الذي ألقاه وزير خارجية الاتحاد الروسي السيد إيفانوف أمام الجمعية العامة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، تناول بالتفصيل الموضوع الهام المتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وسرد عناصر

ونعزم بصورة قوية أن نعطي، من خلال الجهود الجماعية، قوة دفع لعمل هذا المحفل الفريد، الذي لا شك في أنه سيساعد على خدمة مصالحنا المشتركة. وقد قدمت روسيا بالفعل مقترحاتها بشأن هذه المسألة.

والطابع المتعدد الجوانب لمسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار وما تتصفان به من إلحاح يعني ضمناً أن الوقت قد حان الآن لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. وإننا ندعم بفعالية فكرة عقد هذه الدورة.

وختاماً، أؤكد لكم، سيدي، ولجميع زملائي، استعداد الوفد الروسي لمواصلة تأكيد التزامه بالأهداف والمرامي المطلوبة في مجال الأمن الدولي بخطوات عملية. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

الدول الأخرى على أن تحذو حذونا. ونحن نرى أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية أداة فعالة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وندعو إلى كفالة إكسابها الطابع العالمي.

وإننا نشيد بالعمل الذي اضطلعت به في هذا المجال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونرحب باتفاق العلاقة بشأن التعاون بين هذه المنظمة والأمم المتحدة. ونؤيد تطوير هذا التعاون. ونرى أن من المفيد أن نناقش بصورة منتظمة في دورات الجمعية العامة المواضيع المتصلة بتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

ونحن مقتنعون بأنه إن لم تُحل مشاكل منع وتقييد الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العالم، سيكون من المستحيل تسوية الصراعات، وضمان أمن الناس أو المحافظة على استقرار النمو الاقتصادي. وقد حدد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه، المعقود في تموز/يوليه من هذه السنة، مجالات رئيسية لعمل المجتمع الدولي في هذا الميدان. وأهم ما في الأمر الآن هو الشروع في المتابعة الفعالة والملموسة وتنفيذ القرارات التي اتخذت في المؤتمر.

ونود أن نشير إلى أهمية اتفاقية "الأسلحة اللإنسانية" (اتفاقية الأسلحة التقليدية) لعام ١٩٨٠، بوصفها وثيقة قانونية دولية هامة تنظم استعمال أنواع محددة من الأسلحة التقليدية. وإننا مستعدون لأن ندعم ونيسر بكل الطرق تنفيذ كل المقترحات التي قُدمت في سياق عملية استعراضها، بغية زيادة تعزيز الاتفاقية وبروتوكولاتها وضمان إضفاء الطابع العالمي عليها. والاستعراض الثاني الذي سيجري في كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة، ينبغي أن يكون معلماً بارزاً في هذا الصدد.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى أن إمكانيات مؤتمر نزع السلاح لم تستعمل استعمالاً فعالاً بما فيه الكفاية.